التفريق بين مدلولي النبوة والرسالة
د. أحمد صبحي منصور في كتابه (القرآن وكفى) نموذجاً
دراسة نقدية

ID No. 2430

(PP 25 - 46)

https://doi.org/10.21271/zjhs.23.1.2

د. زكريا عبد الرحمن حمد

كلية العلوم الإسلامية / جامعة صلاح الدين- أربيل

dr.zakariya.hamad@gmail.com

الاستلام :2018/09/03

القــبول : 2018/10/24

النـــــشر: 2019/02/15

ملخَّص

من المعلوم لدى كل من يفتخر بإسلامه أن هذا القرآن هو معجزة الرسول الخالدة على وجه الأرض، وقد بدأ أعداء هذا القرآن منذ نزوله بمعاداته بمختلف الوسائل، وما يُقدَّم اليوم من الكتب والمقالات باسم الدراسات المعاصرة والقراءة الجديدة، هو آخر ما سمعناه من الوسائل على ما اعتقد، والذي كان له ـــ مع الأسف ـــ من التأثير الكبير على الشباب المراهقين والمثقفين السطحيين.

ود. أحمد صبحي منصور كاتب مصري، له مؤلفات عديدة حول القرآن، لا يعترف بالسنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي، ويعتبر القرآن الكريم المصدر الكافي الشافي، وألّف من أجل ذلك كتابه (القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي) منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، ومن المواضيع التي تطرق إليها في كتابه هذا، التفريق بين لفظي النبي والرسول في القرآن الكريم، وعقدَ فصلاً كاملاً لذلك.

وحبّاً منّي في دراسة قضية من القضايا الساخنة التي يجري حولها الجدال الفكري والنقاش العلمي، اخترت دراسة الفصل الذي فرّق فيه الكاتب بين اللفظين دراسة نقدية، وقد ناقشت أفكاره المتعلقة باللفظين مناقشة موضوعية هادئة بعيدة عن العصبية والسطحية الواحد تلو الآخر، جاعلاً القرآن الكريم المصدر الرئيس الذي أستنير بنوره.

وقد تكوّن البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة.

وقد بدا لي أن هذه الدراسة التي قام بها د. أحمد، قد قُرِّرتْ أبعادُها، ووُضعتْ نتائجُها مُسبَّقاً، أي: قبل الشروع بالدراسة المستوعبة والقراءة الدقيقة، وهذا ما لا يمكن قبوله في ميزان البحث العلمي النّزيه.

المقدمة:

لحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين. أمّا بعدُ: فمن المعلوم لدى كل من يفتخر بإسلامه أن هذا القرآن هو معجزة الرسول الخالدة على هذا الكوكب المعمور إلى اليوم الذي تبدَّل الأرض غير الأرض والسماوات، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وقد بدأ أعداء هذا القرآن منذ نزوله بمعاداته ومنابذته، وصرفوا للتقليل من شأنه من الجهود والأموال ما صرفوا، واختلقوا لوضع حدّ من تأثيره من الأكاذيب والأباطيل، وصنعوا سماسرة من بين المسلمين أنفسهم لضربه وإخناقه، وذلك بفتح مسائل ثابتة لم يختلف فيها اثنان باسم الدراسات المعاصرة، والقراءات الجديدة، فكان لابتكارهم الأخير هذا أسوأ التأثير، خاصة في جيل الشباب المراهقين والمثقفين السطحيين، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وحبّاً منّي في دراسة قضية من القضايا الساخنة التي يجري حولها الجدال الفكري والنِّقاش العلمي، اخترت من أجل ذلك الجدل القائم منذ أكثر من عقدَين حول التفريق بين مدلولي النبوة والرسالة، ثم لما كان هناك أكثرُ من توجّه في التفريق بين المدلولَيْن، اخترت مايراه د. أحمد صبحي منصور في كتابه (القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي) ـــ الصادر من مؤسسة الانتشار العربي في بيروت سنة 2005م ــ كنموذج.

وقررتُ أن تكون دراستي حول هذه المسألة دراسة نقدية مستقلة، بمعنى أن تكون من لبنات فكري وعصارة ذهني، بدون أن أقرأ أية دراسة سبقتني بالمسألة، ولا اعتمد على أي بحث حاول حلّ العُقدة، بل جعلت القرآن الكريم المصدر الرئيس الذي أمشي في ضوئه، وأستنير بنوره، مع عدد محدود من كتب التفاسير المعتمدة؛ لتفسير الآيات التي أكون بصددها.

كما قررت أن أتعامل مع الأفكار التي دبّج بها الدكتور كتابه المذكور، على أنها جاءت نتيجة دراسة علمية، وجهود مبذولة، كما أتعامل مع صاحبه على أنه مسلم داخل في حظيرة الإسلام.

هذا، وقد ألزمت نفسي أن أناقش أفكاره مناقشة علمية هادئة، بدون أن أستعين بالعبارة الجارحة، والكلمة الشاتمة، هذا فضلاً عن استعمال الأوصاف الدالة على تفسيقه أو تبديعه أو تضليله.

وقد تكوّن البحث بعد هذه المقدمة من تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، أما التمهيد فقد جعلته مدخلاً لموضوع البحث، وبيّنتُ فيه شيئاً من حياة كاتب الكتاب الشخصية والعلمية، وأمّا المطلب الأول فقد جمعت فيه أفكاره المتعلقة بالنبوة وناقشتها، كما جمعت أفكاره المتعلقة بالرسالة ومناقشتها في المطلب الثاني، وجعلتُ المطلب الثالث مخصَّصاً لبيان عدد من مواقفَ استوقفتْني، وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها.

وفي ختام هذه المقدمة اعترف بأن هناك خلافاً عميقاً وكلاماً طويلاً بين العلماء الأجلاء حول الفرق الموجود بين مدلولي (النبي) و(الرسول)، غير أني أتجاوز كل هذه الخلافات والمناقشات الموجودة في أمّات المصادر المختلفة؛ لأن صاحبي الذي قررتُ تفتيشَ أفكاره المتعلقة بهذا الجانب، وغربلتَها ونقدَها، لا يقيمُ وزناً لكلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المدوّنة في دواوين السنة، فكيف بكلام مُتّبِعيه ومُحبِّيه، لذلك أحاول أن أحاكمَ أقواله بميزان الآيات القرآنية، التي يؤمن بها صاحبنا، كما يبدو من عباراته وكلماته التي سطّر بها كتابه المذكور، فهي الجسر الوحيد الممتدّ بيني وبينه.

هذا كلّ ما أمكنني من غير أن أدّعي الكمال، ولا العصمة من الزلل والخلل، غير أني بذلت كلّ همّي وطاقتي رغم انشغالي الكثير، لذلك فإن يكن صواباً ـــ وهو المقصد والمبتغى ـــ فمن الله تعالى، وإن كان غير ذلك فحسبي الثواب على النيّة والقصد.

أسأله سبحانه أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفّقنا إلى ما فيه خير الدين والدنيا، إنه سميع مجيب، والحمد لله ربّ العالمين.....

1ـ1 تمهيد:

عَقَدَ د. أحمد صبحي منصور في كتابه (القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي) فصلاً مستقلاً، فرّق فيه بين مدلولي النبوّة والرسالة في القرآن الكريم، وخَطَّأ الناس في الفهم الفارق بين نداء الله تعالى لرُسله وأنبيائه (عليهم الصلاة والسلام) بـــ (ياأيها النبيّ)، و (يا أيها الرسول).

واعتقدُ أنه لا إشكال في تصريحه بأصل الفرق بين المدلولَين والمفهومَيْن؛ لأن التفريق بينهما من المسائل المطروحة في ساحة البحث والدراسة، وقد اختلف العلماء فيها قديماً وحديثاً، ولعل من الكفاية أن أذكر الفرق الذي تنبّاه جمهور العلماء بين اللّفظَيْن (النبيّ والرسول)، وهو أن النبيَّ أعم من الرسول، وهو أخصّ منه؛ لأن كلّ رسول نبيٌّ، وليس كلّ نبيّ رسولاً (القرطبي، 1423ه ـــــ2003م، 80/12 و الآلوسي، 1415هـ، 165/9)، وبذلك تكون النسبة بينهما العمومَ والخصوص المطلق عندهم، كالنسبة الموجودة بين لفظَي (الطائر والحيَوان).

كما لا إشكال عندي في تخطئته الناسَ في فهم الفرق بين مدلولي اللفظَيْن؛ لأن هذه ـــ عادة ـــ تكون نتيجة البحث الشامل، والدراسة المستوعبة، خاصة وإنه ليس هناك نصّ قطعي، يقطع دابر الخلاف الواقع في هذه المسألة، فكثيراً ما نقرأُ ونسمعُ تخطئة العلماء والباحثين بعضِهم بعضاً قديماً وحديثاً في المسائل الظنية والفرعية.

غير أنه إذا كان ما تقدّم أمراً مقبولاً بعيداً عن الإشكال؛ لِمـا أنه من مظانّ البحث والدراسة، فإن هذا لا يعني أن تكون النتائجُ التي رتّبها على مقدمة تفريقه بين المدلولَيْن، واستَنْتَجها من خلال استقرائه الآيات القرآنية المتعلقة باللفظين ـــ أمراً سائغاً ماتعاً؛ لأنه ـــ عفا الله عنه ـــ تطرق إلى أمور غير صحيحة بشكل عَشوائي؛ حيث لم يلتزم بالقواعد التي قَعّدها السابقون، بل رَكَلَ برِجلَيْه كل الجهود المبذولة في هذا الجانب منذ زمن الصحابة فالتابعين فتابعيهم إلى أيامنا الراهنة، كما لم يَرسُم لنفسه المنهج العلميّ المنضبط الذي ينبغي لكل دارس وباحث، بل حاول بكلّ ما أوتي من قوة التعبير أن يحشوَ كلامه بالمعاني التي يشتهيها، ويُلويَ بأعناق النصوص لخدمة الأفكار التي يتبنّاها، وسيأتي المزيد من بيان هذه المخالفات المنهجية، والمغالطات الكلامية التي وقع فيها بإذن الله تعالى.

ولعل من المفيد أن نشير في هذا التمهيد إلى شيء من حياة الكاتب الشخصية والعلمية، هو أحمد صبحي منصور، ولد سنة (1949م) في قرية حريز في مركز كفر صقر في محافظة الشرقية في مصر، التحق بالأزهر الشريف إلى أن حصل فيها على شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة بمرتبة الشرف الأولى، وعمل مدرساً في كلية اللغة العربية، وبدأ بنشر أفكاره بين الطلاب إلى أن ضجّ الطلاب بالشكاوى، فشُكل عليه أكثر من لجنة لمناقشة أفكاره، غير أنه أصرّ على أفكاره، لذلك صدرت جامعة الأزهر بعزله عن التدريس، وذلك سنة (1987م)، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل هناك على اللجوء السياسي، ولا يزال مقيماً في أمريكا، يتولى قيادة القرآنيين، وله موقع خاص في الانترنت باسم (أهل القرآن)، وله عدة مؤلفات، منها: الأنبياء في القرآن الكريم ـــــ دراسة تحليلية، وعذاب القبر، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك (يوسف، 2012م، 123 ـــــ 126).

2 ـ1 المطلب الأول: مدلول لفظ النبيّ ومناقشته

2 ـ2 أولاً: مدلول لفظ (النبي) عند د. أحمد:

يرى الدكتور في (ص41) من كتابه أن مدلول لفظ النبيّ: " هو شخص محمد بن عبد الله في حياته وشئونه الخاصة وعلاقاته الإنسانية بمن حوله، وتصرفاته البشرية".

ويقول في (ص42): "..لذا كان العتاب يأتي له بوصفه النبي... و... يأمره بالتقوى، واتباع الوحى، والتوكل على الله، وينهاه عن طاعة المشركين... كل ذلك جاء بوصفه النبي".

ويقول في (ص43): "وكان الحديث القرآني عن علاقة محمد (عليه السلام) بأزواجه أمهات المؤمنين يأتي أيضاً بوصفه النبي... وكان القرآن يخاطب أمهات المؤمنين، فلا يقول: يا نساء الرسول... وكان الحديث عن علاقته بالناس حوله يأتي أيضاً بوصفه النبي...".

ويقول في (ص43): "..فالنبي ...كان مأموراً بصفته النبي باتباع الوحى".

ويقول في (ص44): "لكلمة النبي معنى محدد، هو ذلك الرجل الذي اختاره الله من بين البشر لينبئه بالوحي ليكون رسولا".

ويقول في (ص43): "والنبي محمد بصفته البشرية أول من يطيع الوحى القرآني وأول من يطبقه على نفسه... وهكذا ففي الوقت الذى كان فيه (النبي) مأموراً باتباع الوحى جاءت الأوامر بطاعة (الرسول) أي طاعة النبي حين ينطق بالرسالة أي القرآن.....لم يأت مطلقاً في القرآن "أطيعوا الله وأطيعوا النبي" لأن الطاعة ليست لشخص النبي وإنما للرسالة أي للرسول".

2 ـــــ 3 ثانياً: مناقشة ما يراه د. أحمد في مدلول (النبي):

في هذا الفرع نبدأ بمناقشة أفكاره المتعلقة بمدلول النبي الواحد تلو الآخر.

أولاً: هل لفظ (النبي) تعبيرٌ عن المقام البشري للنبيّ، والسلوك الإنساني الذي يقوم به؟

من المعلوم أن أنبياء الله ورُسله أفراد من جنس بني آدم، وبشرٌ كسائر الناس، كما يدل عليه قوله تعالى: [فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ] (سورة القمر: 24)، وقوله تعالى: [وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً..] (سورة الرعد: 38)، وقوله تعالى: [وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ] (سورة المؤمنون: 34)، و د. أحمد صبحي أكّد في أكثر من موطن في كتابه المذكور أن وصْفَ القرآنِ مَنْ وَصَفَه بالنبيّ تعبير عن مقامه البشري وسلوكه الإنساني، وكلّ ما يُميِّزه عن غيره عنده هو اختيار الله له من بين أمثاله؛ ليُكرمه بإنزال الوحي عليه.

ومن خلال عرضنا هذا الرأيَ على ميزان الآيات القرآنية، حصلتْ عندنا نتيجةٌ تُخالفُ النتيجةَ التي توصّل إليها الدكتور، وتبنّاها.

ولعلّ أبرز هذه الآيات التي تجعل الباحث يجزم بهذه النتيجة هي قوله تعالى: [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ] (سورة الحج:52)، فهذه الآية تُفيد أن النبيّ يقرأ الآيات، ويتلوها على القوم المرسل إليهم، كما أن الرسول يقوم بمثل ذلك؛ لأنه تعالى جعل النبي مغايراً للرسول، وأعطاه استقلالية، ويكون معنى الآية: وما أرسلنا قبلك يا محمد (صلى الله عليه وسلم) من رسول أو نبيّ إلاّ إذا تمنّى، أي: قرأ الآيات وتلاها، ألقى الشيطان عند قراءته وتلاوته الشُبَهَ والوساوس في القلوب والنفوس، مثل: كونه ساحراً، أو شاعراً، أو مفترياً على الله، غير أن الله يُبطل ويُزيل ما ألقاه الشيطان في قلوب مَن شاء من عباده، ويُثبت آياته المحكمات، ويحفظها من الأباطيل والشبهات.

ومعلوم أن النبيّ لا يقوم بقراءة الآيات، وتبليغها حسب المقياس الذي وضعه د. أحمد، بل الرسول هو الذي يقوم بذلك.

ويكون معنى الآية بالشكل المذكور إذا فسّرنا لفظ (تمنّى) في الآية بالقراءة والتلاوة على ما ذهب إليه أكثر المفسرين (البغوي، 1420هـ، 347/3 و ابن عاشور، 1984م، 299/17)، وكذلك إذا فسّرناه على معنى: إذا أحبَّ شيئاً، وهَوتْه نفسُه (البيضاوي، 1418 هـ، 75/4) ـــ الذي هو تفسير آخر ـــ، مثل أن يُحبَّ هداية قومه، وإيمانهم بالله وبرسوله؛ لأن هذا التمنيَ الذي ينبعث في قلب النبيّ، إنما يكون عندما يُنزَل عليه الوحيُ، ويُكلَّف بالتبليغ، خاصة وأن الله ذكر الآيات بعد ذلك مباشرة، فقال: [..فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ..]، وإلاّ لا يُتصوَّر حصول الشبه والإشكالات بمجرد اختيار الله لعبد من عباده ليكون بشيراً ونذيراً ـــ الذي هو مقياس الدكتور للنبي ـــ، والحال أنه لم يبشّرْ ولم يُنذِّرْ بعدُ، ويكون معنى الآية عندئذ: إذا تمنّى الرسول أو النبيّ في قلبه ما تمنّاه، وحَدّثَ به نفسَه، ألقى الشيطانُ الشكوكَ والشبهاتِ في قلوب القوم، كتزيين الكفر، وإلقاء مخالفة أمر الرسول أو النبي؛ للحيلولة دون ما يتمنّاه كلٌ منهما.

ومن الآيات الدالة على أن للنبيّ مقاماً أعلى ممّا وضعه له د. أحمد قوله تعالى: [إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا..] (سورة المائدة: 44)، فالآية تقرِّر أن أنبياء بني إسرائيل الذين جاؤوا من بعد سيدنا موسى (عليه السلام)، كانوا يحكمون بالتوراة بين الذين رجعوا عن الكفر إلى الإيمان بالله، والانقياد لأمره، ولا شك أن هذا يعني: أن الأنبياء هم الذين كانوا يتلون التوراة ويتدبّرونها، ويرجعون إليها في حكمهم بين الناس، وهذه الوظيفة ـــ أي: الحكم بين الناس ـــ لا يكون للنبي حسب المقياس الذي قيّد الدكتور به نفسه، بل تكون للرسول؛ لأنه قال: "وكانوا يحتكمون إليه ـــ أي: النبي ـــ في أمورهم وقضاياهم، وكان يحكم بينهم بصفته الرسول الذى ينطق بحكم الله كما هو" (منصور، 2005م، 59).

هذا، ولا يمكن أن يقال: إن هذه الآية تتعلق بالأنبياء السابقين، وكلام الدكتور يدور حول سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)؛ لأنه ـــ هداه الله إلى الصراط المستقيم ـــ استشهد في أكثر من موضع بالآيات القرآنية التي تتحدث عن الأنبياء السابقين لدعم ما يتبنّاه (منصور، 2005م، 36 و 37 و 93)، مما يعني أنه لم يجعل دراستَه منحصرةً حول نبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) ورسالته.

ومن الآيات القرآنية التي تؤكد عدم صحة النتيجة التي توصل إليها الدكتور قوله تعالى: [وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ] (سورة الأعراف: 94)، الذي يفيد أن من سنن الله في الأمم أنه لم ينزل عقابه من الفقر والمرض والبؤس وضيق العيش، إلا بعد إرساله الأنبياء إليهم، وهذا يقتضي أن يكون الأنبياء قد قاموا بينهم بالدعوة والتبليغ والإرشاد والنصح، فكذّبوهم ولم يؤمنوا بهم، فأصابهم الله بهذه المصائب والبلايا لعلّهم يتذلّلون ويتوبون.

ولا شك أن المقارنة بين مفاد هذه الآية، والضابط الذي وضعه الدكتور، يؤدي إلى ارتكاب الله في عباده ظلماً فاحشاً ـــ تعالى الله عن ذلك ـــ؛ إذ كيف يمكن عقلاً أن يُنزل الله عقابه وعذابه على قوم بمجرد أن اختار فيهم عبداً؛ ليُكرمه الله بنزول الوحي عليه؟ بل كيف يمكن أن يتُصوَّر فيهم التكذيب وعدم الإيمان بمَن لم يتلُ عليهم شيئاً بعدُ؟

ومن الآيات الدالة على أن للنبي مقاماً أعلى من مقامه البشري قوله تعالى: [وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ] (سورة المائدة: 20)؛ لأن النبي إذا كان بشراً كسائر الناس، وفي مستواهم المعرفي، فإن قول سيدنا موسى (عليه السلام) لبني إسرائيل [..إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ..]، تذكيراً بالنعم الكثيرة التي أغدقها عليهم ـــ يُعَدّ قولاً ضعيفاً إلى درجة كبيرة؛ حيث كان ينبغي عليه أن يُذكِّرهم قبل ذلك بالرسل العديدة الذين أرسلهم الله فيهم كإسحاق ويعقوب ويوسف (عليهم السلام).

فدلّ ذلك ـــ أي: التذكير بالنِّعم ـــ على أن للنبي مقاماً عالياً فوق المقام الذي يتمتّع به البشر العاديّون، يجعلهم ـــ أي: التذكيرُ ـــ يتنبّهون عن غفلتهم، وينساقون وراء الدعوة التي يوجِّهها سيدنا موسى (عليه السلام) إليهم.

إضافة إلى كلّ ما تقدم فإنه لو كان مدلول لفظ (النبيّ) تعبيراً عن شخص محمد بن عبد الله، ومقامه البشري ـــ كما يدّعيه الدكتور ـــ لكان ينبغي أن يجتمع الوصف بالنبوة مع الوصف بالبشرية، والوصف بالنبوة مع اسمه الشريف كلّما تَيسّرَ اجتماعُ كلٍّ منهما، غير أن المتتبِّع لآيات القرآن الكريم، يَجِدُ أن القرآن جَمعَ بين الوصف بالبشرية والوصف بالرسالة، وذلك في قوله تعالى: [قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا] (سورة الإسراء: 93)، وجَمعَ بين الوصف بالرسالة واسمه الشريف، وذلك في قوله تعالى: [مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ..] (سورة الفتح: 29)، وكان المفروض حسب مقياس الكاتب استعمالهما مع الوصف بالنبوة، بأن يقال: (هل كنت إلا بشراً نبياً)، و (محمد نبي الله).

إذا تبيّن ذلك فإن د. أحمد بعد ما كتبَ أكثرَ من ستين صفحة من كتابه المذكور، يؤكِّدُ ويَجزِمُ بأن الاتصاف بالنبي، يعني شخص محمد بن عبد الله وسلوكه الشخصي، وأن الطاعة ليست لشخص النبي، وإنما للرسول، أي: للرسالة، وأن أقواله وأحاديثه التي قالها

في تحركاته وعلاقاته، والتي نُسبتْ إليه في الفترة المكية والمدنية، لا تدخل في دين الله بأيّ حال من الأحوال، عاد يتراجع بعض الشيء عن هذا الكلام ـــ من غير أن يصرِّح به ـــ، ويرتقي بمقام النبي، ويُصعّده إلى مرتبة يجعل طاعته في إطار طاعة الله، ما دام هو حيّ يُرزق، وذلك عندما استوقفه قوله تعالى: [..وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ..] (سورة الممتحنة: 20) في آية تبدأ بـــ[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ]، فقال: "وقد كانت طاعة النبي ـــ وهو في حياته ـــ في إطار طاعة الله فقط"، ثم قال قولاً غريباً جداً، فقال: "والشاهد في الآية الكريمة هو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) فلو قال: (يا أيها الرسول)، لكانت طاعته مطلقة؛ لأنها طاعة للرسالة أي كلام الله، ولكنه لأنه تعالى خاطبه بوصفه النبي فقد جعل طاعته مقيدة بالمعروف فقال: (وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ)" (منصور، 2005م، 64)، ممّا يعني ـــ أرجو أن أكون مخطئاً في فهمي هذا ـــ أن نبيّ الله (صلى الله عليه وسلم) قد يفعل ما ليس بمعروف.

ولا شك أن في هذه الآية التي استوقفتِ الدكتورَ دلالةً قويةً على اعتبار مقام رفيع لنبي الله محمد (صلى الله عليه وسلم)؛ حيث وَضعَ عدم مخالفة أمره، وعصيانه في صفّ المطالب التي طَلَبَ اللهُ تحقيقَها في المبايعة التي يُبايِعُ بها نبيُّ الله مَنْ يُبايِعُه مِن المؤمنات المهاجرات.

ومن هنا أريد أن أضع أمام القارىء تناقضاً وقع فيه الدكتور، ولا أبا حسن لها؛ لأنه ـــ هداه الله وإيّانا ـــ جعل طاعة النبيّ هنا ـــ مادام هو حيّ ـــ في إطار طاعة الله، في حين أنه الذي سبق أن صرّح بأنه لا طاعة لشخص النبي، وإنما الطاعة للرسالة التي ينطق بها النبي؛ لأنه لم يأت في القرآن مطلقاً (أطيعوا النبي).

وأمّا تقييد طاعة نبي الله بالمعروف في الآية، فليس كما فهمه الدكتور؛ لأنه لا يمكن أن يصدر منه (صلى الله عليه وسلم) إلاّ ما هو المعروف والحَسَن، كيف لا وهو الذي شهد له ربُّ السماوات والأرضين في آية قرآنية مكيّة بلا خلاف، فقال: [وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ] (سورة القلم: 4)، فهذا القيد ليس قيداً احترازياً، وإنما هو تفسيرٌ للمعنى على وجه التأكيد، كما قاله أبو عبد الله القرطبي (ت: 671ه) في تفسيره، نظير قوله تعالى على لسان نبيّه محمد (صلى الله عليه وسلم): [قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ..] (سورة الأنبياء: 112)، فهل يمكن أن يَتصوّر المرءُ المؤمنُ غير الحقّ في حكم الله تعالى؟ كلا وألف كلا، ونظيره أيضاً قوله تعالى عن بني إسرائيل: [..وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ..] (سورة البقرة: 61)، فالمؤمن الصادق لا يمكن أن يَتصوّر بأن قتل الأنبياء قد يكون بالحق، إذن فقيد [بِغَيْرِ الْحَقِّ] في الآية، ليس قيداً احترازياً، وإنما هو تأكيد للمذمَّة والقباحة التي يتضمّنها قتلُهم (الخليلي، 1433ه ـــ 2012م، 363/3).

وإذا كان الدكتور ركَّزَ أكثرَ من اللازم على هذا القيد؛ للتقليل من شأن مدلول لفظ (النبيّ)، تماشياً مع ما يدور في خُلده، فإن من الممكن أن يُواجَهَ بمثل هذا القيد مع مدلول لفظ الرسول في القرآن الكريم أيضاً، وذلك في قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ..] (سورة الأنفال: 24)، فظاهر هذه الآية يفيدُ أنه لا طاعة للرسول ـــ بل لله حسب فهم الدكتور؛ لأنه جعل الرسول هنا بمعنى القرآن؛ حتى يستقيم لفظ (دعاكم) الذي جاء بالمفرد، وإلاّ كان ينبغي أن يقال: (دَعَواكم) بالتثنية ـــ إلاّ إذا دعانا لِمـا يُحيينا (الشنقيطي، 2006م ـــ 1427ه، 2086)، ولا قائل بذلك بما فيهم الدكتور نفسه.

ولقد استغربتُ حقيقةً من هذا الموقف الذي أبداه د. أحمد مع هذا القيد الموجود في الآية الكريمة؛ لأني رغم كوني كردياً، لا أفهم الآية كما فهمها الدكتور، وهو العربيّ القُحّ، وتوضيحاً للمسألة أقول: إذا قال الدكتور ـــ وهو الأكاديمي الجامعي ـــ لطلابه أوّل عهْده بهم مثلاً: (ينبغي أن لا تخالفوا أمري)، فهل يَقْبلُ الدكتور ممَّن فَهِم مِن كلامه مِن خلال وقوفه على قيد (أمري)، أنه يمكنه ارتكاب ما ينهى عنه؟ اعتقد أن الدكتور سرعان ما يردّ عليه قائلاً: ليس قصدي من هذا الكلام إلا الانصياع التام لِمـا يصدر منّي، أمراً كان أو نهياً؛ لأن تقييد الكلام بهذا القيد ليس إلاّ مجردَ تفسير للتأكيد عليه.

وإذا جعلنا قيدَ المعروف في الآية المذكورة قيداً احترازياً، فينبغي أن نفهم منه ما فهمه ابن الأثير الكردي (ت:606ه) في النهاية، عندما فسّره بقوله: " وَهُوَ اسْمٌ جامعٌ لكُلِّ...مَا ندَب إِلَيْهِ الشَّرعُ، ونَهى عَنْهُ مِنَ المـحسِّنات والمـــقَبِّحات" (ابن الأثير، 1399هـ - 1979م، 216/3).

ثانياً: هل عتابُ الله للنبيّ، وأمرُه له بالتقوى، وبالتوكّل عليه، وبالتجنّبِ عن طاعة المشركين، كلّه جاء بوصف النبيّ؟

مع عِلمي بأن هذا الذي تبنّاه الدكتور، ودَرَّسَ به صفحاتٍ من كتابه، لا يترتبُ عليه الشيء الكبير أو الخطير، فيحتاجَ إلى غربلته ونقده، غير أنه مع ذلك فإن ما قرّره وتبنّاه في هذا الجانب، تنقُصه الدقةُ في البحث والتتبّع إلى درجة كبيرة؛ وذلك لأن القرآن الكريم كما قيّد خطابه في الأحوال المذكورة بلفظ (النبي)، فقد أطلق خطابه في معظم الأحوال نفسها بعشرات المرات، أي: لم يقيِّد الخطاب فيها بلفظ (النبي)، ولا بلفظ (الرسول)، وإليكم جملة من هذه الآيات المحكمات التي جاءت مطلقة:

قد جاء في عتاب الله قوله تعالى: [..وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ..] (سورة الأحزاب: 37).

وجاء في أمره بالتوكل عليه قوله تعالى: [..فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ] (سورة آل عمران: 57)، وقوله تعالى: [..وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا] (سورة النساء: 81)، وقوله تعالى: [..وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ] (سورة الأنفال: 61)، وقوله تعالى: [..وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ..] (سورة هود: 123)، وقوله تعالى: [..وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ] (سورة الفرقان: 58)، وقوله تعالى: [وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ] (سورة الشعراء: 217)، وقوله تعالى: [فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ] (سورة النمل: 79).

وجاء في أمره بالإعراض عن المشركين قوله تعالى: [..وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ] (سورة الأنعام: 146)، وقوله تعالى: [..وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ] (سورة يونس: 105)، وقوله تعالى: [وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ..] (سورة يونس: 106)، وقوله تعالى: [فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ] (سورة الشعراء: 213)، وقوله تعالى: [وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ] (سورة يونس: 95)، وقوله تعالى: [.. وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ] (سورة الجاثية: 18).

وأما أمره تعالى بالتقوى فلم أجده صراحةً في الآيات القرآنية، وإنما وجدت أمر الله بأشياء تؤدّي إلى تقوى الله، مثل: قوله تعالى: [وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا..] (سورة يونس: 105)، وقوله تعالى: [..وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ..] (سورة الكهف: 24)، وقوله تعالى: [وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا] (سورة النساء: 106)، وقوله تعالى: [فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ..] (سورة الروم: 60)، وقوله تعالى: [..وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ] (سورة غافر: 55)، وقوله تعالى: [..وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ..] (سورة العنكبوت: 45)، وقوله تعالى: [وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ] (سورة الشعراء: 215)، وقوله تعالى: [اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ..] (سورة العنكبوت: 45).

وجدير بالذكر أنني قد تتبَّعتُ الآيات التي وردتْ مطلقةً، فوجدتُ أن سياق وسباق معظمها يَدور حول مقام الرسالة لا النبوة، حسب المقياس الذي وضعه الدكتور نفسه؛ وذلك لأنه جاء فيه لفظ (قل)، أو (لتحكم بين الناس)، أو (أنذر)، أو لفظ (الرُسل) و (الرسول) و (أرسلناك)، ولولا ضيق الوقت، والالتزام بعدد الصفحات المطلوبة في بحثنا هذا، لأوردتُ كل هذه السياقات والسباقات.

وبناء على ما تقدم فإن البنيان الذي بناه د. أحمد في هذا الجانب، لم يبق ثابت الأُسّ و ثاوي الأساس؛ لأنه رأى شيئاً وغاب عنه أشياء، هذا إذا أحسنّا الظن به، الذي جعلناه مَبْنىً في هذا البحث.

ثالثاً: هل القرآن في بيانه علاقات نبي الله (صلى الله عليه وسلم) مع أزواجه خاصة، ومع المؤمنين وأزواجهم عامة، جاء بلفظ النبي؟

هذا الجانب من الجوانب المتعلقة بلفظَيْ (النبيّ والرسول)، لم يكن ـــ حقيقةً ـــ بحاجة إلى الدراسة والبحث؛ لِمـــا ليس له من النتائج التي ينبغي إدراكها والتوصّل إليها، اللهمّ إلا كونه مؤيِّداً لبشرية النبي، وسلوكه الإنساني الذي انتهينا من بطلانه وفساده، غير أن د. أحمد لمـــّـــا جعله أحد محاور دراسته، وغطّى به صفحات من كتابه، فاضطررتُ إلى النظر فيه، والوقوف عليه؛ لمعرفة مدى الدقة والصحّة التي صاحبتْه.

وعليه فإنه بعد البحث والتتبّع، توصّلتُ إلى أن ما تفضّل به د. أحمد خال من الدقة والصحة؛ وذلك لأن القرآن الكريم تطرق إلى بيان علاقة نبي الله (صلى الله عليه وسلم) مع أزواجه، ومع مَن حوله من المؤمنين، والمنافقين، والمشركين بوصف الرسالة، كما تطرق إلى هذه العلاقات بوصف النبوة، فإبراز أحد هذَيْن الاستعمالَيْن، والتغافل عن الآخر تحكّمٌ صارخ، وخروجٌ من ساحة البحث العلميّ النزيه.

وإليكم جملة من الآيات المتعلقة بعلاقاته الخاصة والعامة بوصف الرسالة.

جاء في بيان علاقة نبي الله (صلى الله عليه وسلم) مع أزواجه قولُه تعالى: [..وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا] (سورة الأحزاب: 53)، فالضمير في (أزواجه) راجع إلى (رسول الله)، فيكون المعنى: ولا أن تنكحوا أزواج رسول الله، نظير ذلك بوصف النبوة قوله تعالى: [النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ..] (سورة الأحزاب: 6)، فضمير (أزواجه) راجع إلى (النبي)، فيكون التقدير: وأزواج النبي أمهاتهم، وجاء في العلاقة هذه أيضاً قوله تعالى: [بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا..] (سورة الفتح: 12)، ولفظ (أهليهم) ملحق بجمع المذكر السالم، فيُعرب بإعرابه، وحُذفَ نونُه لأجل الإضافة، وهو جمع أهل، وأهل الرجل يعني: زوجه، كما قاله الخليل بن أحمد

الفراهيدي (الفراهيدي، 1414ه، 115/1)، وضمير الجمع المتصل به يشمل الرسول، والمؤمنين كلَّهم، فيكون تقدير الآية: أهل الرسول وأهل المؤمنين.

وبعد أن تبيّن لنا أن القرآن الكريم استعمل صيغة (أزواج رسول الله)، و (أهل الرسول) في بيان العلاقة بين نبيّ الله (صلى الله عليه وسلم) وأزواجه، تكون الوقفةُ التي بيّنها الدكتور من أنه لم يأت في القرآن (يا نساء الرسول) كما جاء (يا نساء النبيّ) ـــــ صِبيانيَّةً؛ لأن الأصل في ذلك هو وجود هذه العلاقة بوصف الرسالة في القرآن الكريم، وقد وُجدتْ، اللهم إلا إذا كان قصد الدكتور في دراسته، هو المتابعة الحرفية الضيّقة لاستعمالات لفظَيْ (النبيّ والرسول)، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في القرآن الذي جعله الله الدستور الخالد الصالح لكل زمان ومكان، وتحلّى بالإعجاز والاختزال، وامتاز بكثرة الأساليب ووجوه التعابير.

وأعود فأقول: إذا كان هذا القصدُ من وراء الدراسة التي قام بها د. أحمد، فإن الدكتور نفسه هو أول من ثار ضد هذا القصد ورَفَضَه؛ لأن النظرة الضيقة التي يتبنّاها الدكتور في التفريق بين مدلولي النبيّ والرسول، لم تجعله يمشي بحرية، بل ألجأتْه إلى تأويل لفظ (الرسول) في آيات عديدة بالرسالة، وفي آية واحدة بالنبوة (منصور، 2005م، 44 ـــــ 46).

وأمّا ما يتعلق بعلاقات نبي الله مع مَن حوله بوصف الرسالة، فهناك آياتٌ عديدة، فمن الآيات التي تبين علاقاته مع من حوله من المسلمين قوله تعالى: [لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] (سورة التوبة: 88)، وقوله تعالى: [لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا..] (سورة النور: 63)، وقوله تعالى: [مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ..] (سورة التوبة: 120)، وقوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ] (سورة الحجرات: 3).

ومن الآيات التي تبيِّن علاقاته مع مَن حوله من المنافقين قوله تعالى: [..وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ] (سورة التوبة: 61)، وقوله تعالى: [فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..] (سورة التوبة: 81)، وقوله تعالى: [بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا..] (سورة الفتح: 12).

ومن الآيات التي تبين علاقاته مع من حوله من المشركين قوله تعالى: [أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] (سورة التوبة: 13).

رابعاً: هل النبيّ مأمور باتباع الوحي بصفته نبيّاً لا بصفته رسولاً؟

هذا القول غريبٌ جداً، غير أنه نتيجة صحيحة للأساس الذي تبناه د. أحمد؛ لأنه ـــــ عفا الله عنه ـــــ يُجرِّد ذات النبيّ، ويُصوِّره كبشر عاديّ مثل أيّ واحد آخر سواه، بحيث لا حول له في دين الله ولا قوة، وبذلك لا يبقى أمامه إلاّ أن يتبع الوحي المنزّل عليه، بل هو أوّل من يَتّبعه ويُنفِّذه، وأمّا الرسول ـــــ كما سيأتي بحثه ـــــ فهو النبيّ نفسه عندما يبلِّغ الوحي ويتلوه للناس، أو عندما يحكم بهذا الوحي بين الناس.

ولدى وضعي هذا النتيجة التي توصّل إليها الدكتور على ميزان الآيات القرآنية ـــــ التي هي الجسر الوحيد الممتدّ بيني وبين الدكتور ـــــ، وجدت أن هناك آية تأمر نبيّ الله باتباع الوحي، وسياقها وسباقها يعبرِّ عن أن المقام الذي فيه النبيّ، هو مقام الرسالة لا النبوة، وهي قوله تعالى: [وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ] (سورة يونس: 109)، وَسَبَقها مباشرة قوله تعالى: [قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ] (سورة يونس: 108)، فهذه الآية الأخيرة تعبير عن مقام الرسالة للنبيّ؛ لأنها بدأتْ بلفظ (قل)، الذي يدلّ على أن النبيّ في مقام التبليغ، والتبليغ إنما يقوم به النبي بصفة الرسالة، لا بصفة النبوة عند الدكتور وغيره، إذن فالطلبُ باتباع الوحي الواردُ في الآية الأولى ـــــ والتي هي الأخيرة في الحقيقة ـــــ، إنما هو في مقام الرسالة.

وجدير بالذكر أن الآية التي استدلّ بها الدكتور للنتيجة التي تبنّاها، هي الأخرى التي ليس فيها لفظ النبي، وإنما هو موجود في الآية التي قبلها مباشرة، مما يعني ورد في سباقها، وإليك الآيتان: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا(1) وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا] (سورة الأحزاب: 1، 2).

إضافة إلى ما تقدم فإنه قد جاء طلبُ اللهِ نبيَّه باتباع الوحي في آيَتَيْن أُخريَيْن بشكل مطلق، أي: لم يُقيَّد لا بوصف الرسالة ولا بوصف النبوة، لا فيهما مباشرة ولا في سياقهما وسباقهما، وهما قوله تعالى: [اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ..] (سورة الأنعام: 106)، وقوله تعالى: [ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا..] (سورة الجاثية: 18).

ومن الملفت للنظر أن من الفوارق التي ذكرها د. أحمد بين مدلولي النبيّ والرسول، هو أن نبيّ الله عندما يحتكمُ إليه الناسُ في أمورهم وقضاياهم، كان يحكم بينهم بصفة الرسالة لا النبوة، فيقرأ عليهم وحيَ الله وحكمَه، كما هو من غير زيادة ولا نقصان.

والسؤال الذي يطرح نفسه ـــ كما يقولون ـــ هو: أليس في لجوء النبي إلى وحي الله؛ للحكم بين الناس بصفة الرسالة ـــ أكبرُ دليل على اتباع الرسول للوحي المنزَّل عليه؟ وهل هناك أمرٌ أعظمُ دلالةً على الاتباع، وأوضحُ تصويراً لمفهومه ـــ أي: الاتباع ـــ من الحكم بالكتاب المنزَّل، الذي يقوم به الرسول بين الناس؟

فتبيّن مما تقدم أن القرار الذي تبنّاه د. أحمد، من أن النبي مأمور باتباع الوحي بوصف النبوة، لا بوصف الرسالة ـــ غير صحيح، وبحاجة إلى مراجعة وتصحيح.

خامساً: هل صحيح قوله: لا طاعة للنبيّ، ولهذا لم يأت في القرآن: أطيعوا النبي؟

سبقَ أن أشرتُ إلى أن الدكتور وقع في تناقض واضح في قوله هذا مقارنة بقول آخر له، أثبت فيه أن لنبي الله طاعةً في إطار طاعة الله، مادام (عليه الصلاة والسلام) حيّاً يُرزَق.

ومن هنا أُضيف شيئاً آخر، وهو أنه كيف ساغ للدكتور أن يُقِرَّ للنبيّ طاعة ـــ ولو كانت في إطار طاعة الله، ومشروطة بحياته ـــ، مع أن القرآن الكريم خال من إلزام المؤمنين بهذه الطاعة؛ حيث لم يأت قطعاً قوله (أطيعوا النبي)، كما أتى قطعاً (أطيعوا الرسول)، خاصة وهو الذي يتعامل بدقة فائقة مع كل النصوص القرآنية، التي تُشَمُّ منه رائحةُ اعتبار لنبي الله، والتي تَضعُ مكانة له؟

إذا كان الجواب في سبب تسويغه هذا، هو الفهم الذي أخذه من قوله تعالى: [..وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ..]، والذي يبدأ بـــ[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ]، كما سبق ذكره، فإن هناك جملةً من الآيات القرآنية، يُفهَمُ منها الفهمُ نفسُه، واعتقد أن الدكتور ـــ وهو الأكاديمي المتحرر عن كل القيود ـــ لا يرضى بأن يُسَدَّ البابُ الذي فَتَحه لنفسه أمام غيره.

من هذه الآيات قوله تعالى: [وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ] (سورة الأعراف: 94)، فالآية واضحة في أن من سنن الله بين الأقوام والملل، أنه لا يَنزل بعقابه وعذابه عليهم إلا بعد أن يرسل إليهم نبيّاً من أنبيائه، ومعلوم أن إنزال العقاب والعذاب لا يكون بمجرد اختيار الله عبداً من عباده؛ ليُكرمه بإنزال الوحي إليه ـــ كما هو رؤية الدكتور للنبي ـــ؛ لأن في ذلك ظلماً فاحشاً، والله تعالى مُنزَّه عن ذلك، بل ينبغي أن يقوم النبيّ فيهم بالدعوة والتبليغ والإرشاد والتنبيه، فلا يرعوي القوم له، ولا يسمعونه ولا يُطيعونه، فعند ذلك يستحقون من الله ما يستحقون، ولذلك قدّر المفسرون (ابن عاشور، (1984م، 17/9) ـــ وما أدقّ وأصوب ما قدّروا ـــ في الآية محذوفاً تقديره: وما أرسلنا في قرية من نبي، فكُذِّبَ، أي: لم يُطَع ولم يُسمَع، أَخذَ الله أهلها بما أَخَذَ.

ومن الآيات قوله تعالى: [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ] (سورة الأعراف: 157)، فهذه الآية أيضاً واضحة في الدلالة على أن لنبيّ الله دوراً في قومه، ولذلك يقوم الشيطان لوضع حدّ من دوره في القوم، وذلك بإلقاء الشُبه والشكوك والأباطيل والشبهات في القلوب والنفوس، ولو لم يكن للنبي على أمّته حقُّ السمع والطاعة، لَكان ما يقوم به الشيطان عبثاً لا طائل وراءه، ولاشك أن القرآن منزه من العبث.

ومن هذه الآيات أيضاً قوله تعالى: [إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا..] (سورة المائدة: 44)، تدل الآية أن أنبياء بني إسرائيل، كانوا يحكمون بالتوراة بين الناس، ومعلوم أن الله إنما أنزل التوراة للأخذ به، والمشي في ضوئه، فيكون حكمُ التوراة الذي يَحكم به النبيُّ لازمَ الأخذ، وواجبَ التنفيذ، مما يُفيد أن للنبي على أمته حقّ الطاعة في كل ما يحكم به بينهم.

فتبيّن ممّا تقدم أن للنبي حقَ الطاعة على أمته التي بُعث فيهم، وإذا كانت الآية التي فهم منها الدكتور طاعة نبي الله، قد قيّد الطاعة بالمعروف ـــ وقد سبقتْ مناقشة هذا القيد ـــ، فأنت ترى أيها القارىء الكريم أن دلالة هذه الآيات السابقة على طاعة النبي مطلقةٌ وغير مقيَّدة.

وممّا يؤكد صحة دلالة هذه الآيات أن القرآن الكريم قد جمعَ في آيات عديدة بين الوصف بالنبوة والوصف بالرسالة بأشكال متنوعة، فمرة قال: [الرَّسُولَ النَّبِيَّ]، ومرة قال: [رَسُولِهِ النَّبِيِّ]، وثالثة قال: [رَسُولًا نَبِيًّا]، وأخرى قال: [رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ]، كما أفرد ذكرَ كلٍّ من الوصفَيْن في آيات عديدة، وفي كلتا الحالتَيْن ـــ أي: الجمع والإفراد ـــ نرى أن القرآن قد علّقَهما بلفظ (الإرسال)

المنسوب إلى الذات العلية، فقال: [أَرْسَلْنَا]، فكل هذا يُفهم القارىء المتأمِّل أن النبوة مقام رفيع، أكرم الله مَن اصطفاه مِن عباده، كما أن الرسالة مقام رفيع، أكرم الله مَن أكرمه مِن عباده، وهناك مِن العباد مَن مُنحَ المقامَيْن، فكان نوراً على نور.

وإذا كان أحد وجوه التقديم هو الأهمية والفَضْل، كما هو المقرّر عند البلاغيين، فإن تقديم لفظ (الرسول) على لفظ (النبي) في الآية التي فَصَلَتْ بينهما بعطف أحدهما على الآخر، يدلّ ـــ بلا شك ـــ على رِفْعة مقام الرسالة على مقام النبوة ـــ والتي عليها جمهور أهل العلم ـــ، غير أن ذلك لا يمنع من وجود جوامع مشتركة بينهما، وأقلُّ جامعٍ تصوّراً من هذه الجوامع، هو وضع مكانة واعتبار لَهما، ولـــما يَصدر منهما، وهذا ما يعبرَّ عنه بالسمع والطاعة.

ولتأكيد أكثر في حق الطاعة للنبي على أمته، تَتَبَّعتُ الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ (النبيّ)، والآيات التي ورد فيها لفظ (الرسول)، وقارنتُ بينهما، فوجدتُ ما يؤكد على وجود هذا الحق للنبيّ، كما هو موجود للرسول بلا نقاش، وإليكم بيان ذلك في الجدول الآتي:

آيات فيها لفظ الرسول	آيات فيها لفظ النبي	فحواهما
[مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ..] الفتح/29	[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ] الأنفال/64	معهما المتبعون المؤمنون
[وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ..] التوبة/61	[وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ..] التوبة/61	إيذاؤهما
[إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا..] المزمل/15	[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ..] الأحزاب/45	إرسالهما
[إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ..] المزمل/15	[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا..] الأحزاب/45	كونهما شاهدَين
[لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا..] النور/63	[لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ..] الحجرات/2	منتهى الأدب معهما
[وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ...إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ..] الحج/52	[وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ...نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ..] الحج/52	معاداة الشيطان لهما
[وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ] الحجر/11	[وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ] الزخرف/7	الاستهزاء بهما
[كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ] المائدة/70	[إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ..] البقرة/61	يُقتَلان
[مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ..] التوبة/120	[النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ...] الأحزاب/6	أولويتهما على غيرهما
[وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ] آل عمران/144	[وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ] الزخرف/6	لهما تاريخ سحيق
[مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ...] المائدة/99	[مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ....الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ...] الأحزاب/38، 39	قيامهما بتبليغ رسالة الله

فهذه المعاني التي تفيدها هذه الآيات، ما هي إلاّ نتائج حق الطاعة الذي يتمتع به النبي سلباً وإيجاباً، كما يتمتع به الرسول، خاصة الآية الأخيرة المتعلقة بتبليغ الأنبياء رسالات الله، التي فيها منتهى الدلالة على ما نحن بصدده.

سادساً: هل صحيح أن لكلمة النبيّ معنى محدَّداً في القرآن الكريم، وهو ذلك الرجل الذي اختاره الله من بين بني جنسه؛ ليُنبئه بالوحي، ويكون رسولاً؟

سبقَ لي أن وصفتُ الدراسة التي قام بها د. أحمد في التفريق بين النبي والرسول بالعشوائية، وهذا الموضوع الذي نحن بصدد غربلتها ومناقشتها من أقوى المؤيِّدات، وأفضل الأمارات لإثبات ذلك؛ وذلك لأن الدكتور ـــ ألهمه اللهُ الرشد والصواب ـــ يمنحُ ويمنعُ ويأخذُ ويدعُ كما يروق له، ويشتهيه من غير أن يتقيّد بضابط، ولا منهج عِلميّ.

وانطلاقاً من المنهج الذي ادّعى الدكتور الالتزام به في دراسته في مقدمة كتابه، ألا هو أن يدعَ الحقائقَ القرآنية تَتحدّثُ (منصور، 2005م، 9)، أقومُ بمقارنة بين الآراء التي توصّل إليها ويدافع عنها، وبين الآيات القرآنية؛ لِأَحصل على نتيجة، تُبيِّن لنا مدى دقة وصحة هذا المعنى المحدَّد الذي سجّله لكلمة النبي في القرآن الكريم، ومدى الالتزام بالمنهج الذي ألزم نفسه به.

1/ يرى الدكتور أن للرسول أمراً واحداً حصراً وقصراً، وهو القيام بمهمّة التبليغ (منصور، 2005م، 46 و 47 و57)، ونحن نقرأ في القرآن الكريم قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا] (سورة الأحزاب: 45، 46)، فتُثبتُ الآية أن مما يقوم به النبي بإذن الله هو الدعوة إلى دينه، وهي التبليغ، ولِـحُسن حظنا أن الدكتور نفسه وقفَ على هذه الآية، وصرّح بأن الأوصاف الواردة في هذه الآية، كلُّها تندرج تحت مفهوم التبليغ (منصور، 2005م، 57، 58)، غير أنه غَفلَ أو تغافلَ ـــ والعِلم عند الله ـــ عن أن الآية تبدأ بـــ [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ].

2/ يرى الدكتور أن الرسول هو النبيّ عندما ينطِقُ بالقرآن (منصور، 2005م، 43 و46 و47 و96)، ونحن نقرأ قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ] (سورة الأنفال: 70)، فوجود كلمة [قُلْ] في هذه الآية المبدوءة بـ [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ] دال على أن من شأن النبي أن ينطق بهذه الآية

ويقرأها للناس، ومثلها قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا] (سورة الأحزاب: 59).

3/ يرى الدكتور أنه ليس لرسول الله سنٌ قولية، بل أقواله وأحاديثه هي في داخل القرآن، خصوصاً ما كان مشتملاً على الأمر الإلهي [قُلْ] (منصور، 2005م، 52 و56، 57 و91)، وقد قرأنا في النقطة السابقة الآيتين السابقتين، وقد اشتملتا على كلمة [قُلْ]، مع أنهما مبدوءتان بـ [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ].

4/ يرى الدكتور أن النبي يحكم بين قومه بصفته رسولاً (منصور، 2005م، 59)، ونحن نقرأ قوله تعالى: [إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ...] (سورة المائدة: 44)، فالآية نسبت القيام بالحكم بالتوراة بين الناس إلى الأنبياء.

5/ يرى الدكتور أن النبي هو مَن اختاره الله ليُنزِل عليه وحيه (منصور، 2005م، 44)، ونحن نقرأ قوله تعالى في الأنبياء: [وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ] (سورة الزخرف: 6)، ومعلوم أن بين الاختيار والإرسال فرقاً كبيراً؛ لأن الاختيار شيء نظري، بخلاف الإرسال فهو داخل في حيز التطبيق والواقع، فكان أَعْلى وأشرفَ من الاختيار.

6/ يرى الدكتور أن النبي هو الشخص الذي اختاره الله ليُكرمه بإنزال الوحي عليه (منصور، 2005م، 44)، ونحن نقرأ قوله تعالى: [..يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] (سورة التحريم: 8)، الذي يتحدث عن يوم القيامة، الذي لا إخبار فيه ولا اختيار.

فتبيّن لنا من خلال هذه المقارنة أن هناك بوناً شاسعاً وفراغاً واسعاً بين مدلول آيات تتعلق بالنبي من القرآن الكريم، وبين نتائج دراسة في لفظ النبي، يدّعي صاحبها الاعتماد على القرآن أولاً وآخراً، ويجعل حقائق آياته تتحدثُ.

واعتقد أنه لم يبق أمام د. أحمد إلاّ أن يتراجع عن قراره الذي تبنّاه في تحديد معنى كلمة النبي في القرآن الكريم، ويعترف ـــ على أقل الأحوال ـــ بأن هناك معنى آخر لكلمة النبي في القرآن، وهو استعماله بمعنى الرسول، كما أقرّ هو بأن للفظ الرسول معنى آخرَ في القرآن غير المعنى الأساس الذي يُفيده، وهو استعماله بمعنى النبي (منصور، 2005م، 44)، وبذلك يسلم من هذه الورطة الكبيرة، وإن كان فيه نسفُ عمود من الأعمدة التي بَنى عليها بنيانه.

4 ـ1 المطلب الثاني: مدلول لفظ الرسول ومناقشته

4 ـ 2 أولاً: مدلول لفظ (الرسول) عند د. أحمد:

يقول د. أحمد في بيان مدلول لفظ (الرسول) من كتابه في (ص45): " الرسول بمعنى القرآن أو الرسالة، وبهذا المعنى تتداخل معنى الرسالة مع النبي الذى ينطق بالوحى وينطبق ذلك على كل الأوامر التي تحث على طاعة الله ورسوله.. فكلها تدل على طاعة كلام الله الذى أنزله الله على رسوله وكان الرسول أول من نطق به وأول من ينفذه ويطيعه. والرسول بمعنى القرآن يعنى أن رسول الله قائم بيننا حتى الآن وهو كتاب الله الذى حفظه الله إلى يوم القيامة،...وكلمة الرسول في بعض الآيات القرآنية تعنى القرآن بوضوح شديد.... وأحياناً تعنى كلمة "الرسول" القرآن فقط وبالتحديد دون معنى آخر ...".

ويقول في (ص47): ".. الرسول فهو النبي محمد حين ينطق بالرسالة وحين يبلغ الوحى..".

ويقول في (ص52): "وبالتوقف مع كل آية وردت فيها كلمة (قل) نتأكد أن القرآن كان يتابع النبي بإجابات مستفيضة ومتكررة عن كل شيء يحتاجه، بحيث لم يكن لديه مجال أو متسع أو تصريح لأن يتكلم في دين الله من عنده...وهذا يعني أن أقوال الرسول وأحاديثه هي في داخل القرآن من خلال آيات القرآن خصوصاً ما كان فيها الأمر الإلهي(قل)..".

ويقول في (ص56، 57): ".. أقوال (الرسول) فهي الرسالة أو القرآن أو دين الله، وقد أبلغه الرسول دون زيادة ولا نقصان، وفيه الكفاية وفيه التفصيل وفيه البيان..".

ويقول في (ص57): " فالنسق القرآني هنا يأتي بأسلوب القصر والحصر الذى يحصر مهمة الرسول في إبلاغ الرسالة فحسب... وتبليغ الرسالة معناه توصيلها كما هي دون زيادة أو نقص، ويؤكد ذلك أن أسلوب القصر والحصر في (ما على الرسول إلا البلاغ) يؤكد أكثر من مرة أن مسئولية الرسول هي تبليغ الرسالة بحذافيرها كما هي، والبلاغ أو توصيل القرآن للناس يغنى أن يعرف الناس ما في القرآن من تبشير وإنذار وهداية ونور..".

ويقول في (ص59): "كان النبي...يحكم بينهم بصفته الرسول الذي ينطق بحكم الله كما هو".

ويقول في (ص60): "وحتى لا يقول قائل إن الرسول محمداً (عليه السلام) قد مات وترك لنا غير القرآن كلاماً نحتكم إليه، فإن القرآن الكريم أوضح لنا أن الرسول كان في حكمه ينطق بالقرآن وحده".

ويقول في (ص61): "...الرسول هو الذى ينطق بما أنزل الله وهو الذى يحكم بما أنزل الله..."

ويقول في (ص65، 66): " الإيمان ليس بشخص محمد عليه السلام وإنما الإيمان بما نزل على محمد... ونحن لا نتبع محمداً عليه السلام كشخص وإنما نتبع النور الذى أنزل معه أي القرآن فهذا ما جاء في كلام الله.... الاتباع ليس للشخص الآدمي وإنما للوحى الإلهي".

ويقول في (ص68): ".. مسئولية الرسالة تنحصر في النهاية في التبليغ فقط ..".

ويقول في (ص91): "..فالسنة القولية للرسول هي فقط في القرآن وحديث القرآن وما تكرر فيه من كلمة (قل) ".

ويقول في (ص94): " إن سنة الرسول هي القرآن شرع الله".

ويقول في (ص96): " والرسول... هو نبي الله حين ينطق بالقرآن أو هو القرآن بعد موت النبي".

4 ـــ 3 ثانياً: مناقشة ما يراه د. أحمد في مدلول (الرسول):

نناقش بحوله الله وقوته الأفكار التي تبنّاها الدكتور لبيان مدلول (الرسول) واحداً تلو الآخر.

أولاً: هل صحيح أن لفظ (الرسول) يفيد معنى (القرآن أو الرسالة) بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في كل الأوامر التي تَحُثّ على طاعة الرسول؟

إفادة لفظ (الرسول) معنى (الرسالة) أمر سائغ لا إشكال فيه من الناحية اللغوية، فقد وردتْ أشعارٌ من الصحابة الكِرام، تُفيد ذلك، كما بيّنه الراغب الأصفهاني (الأصفهاني، 1433ه ـــــ 2011م، 352)، بل نَقَلَ أبو عبد الله القرطبي (ت: 671ه) عن بعض العلماء ـــ لم يُسمِّهم ـــ فسّروا لفظ الرسول في قوله تعالى: [فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً] {الحاقة/ 10} بمعنى الرسالة (القرطبي، 1423ه ـــــ2003م، 262/18).

والإشكال الكبير الذي وقع فيه الدكتور هو تعميمه الأمر، وجعله ذلك قاعدة عامة؛ لأنه صرّح بأن كل الأوامر التي تحثّ على طاعة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بهذا المنوال، وعندما نضع قوله هذا، بل تعميمه هذا على ميزان الآيات القرآنية، التي تحثّ على طاعة الرسول بصيغة الأمر، فَنَجِدُ خُلْفاً واضحاً وشرخاً جليّاً في هذه القاعدة التي قعّدها، فمثلاً قوله تعالى: [وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ] (سورة المائدة: 92)، فلفظ الرسول في هذه الآية باق على معناه الحقيقي، الذي هو الشخص المبعوث والمـــُرسَل، ولا يمكنه حمله على معنى الرسالة المبعوثة أو القرآن المـــُنزَّل؛ لأن الآية انتهتْ بقوله تعالى: [فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ]، ومعلوم أن الذي يُبلِّغ هو الرسول المبعوث لا الرسالة المبعوثة، وهذا الرسول هو عَيْن الرسول الذي جاء في أوّل الآية؛ لأن اللفظ إذا أُعيد مُعرَّفاً أفاد المعنى الأول نفسه حسب قواعد اللغة العربية (المجمع العلمي الإسلامي، 1416ه، 414)، ومثلها قوله تعالى: [وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ] (سورة التغابن: 12)، ومثلها أيضاً قوله تعالى: [قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ] (سورة النور: 54)؛ لأنه بالإضافة إلى إعادة لفظ الرسول المقيَّد بالبلاغ في نهاية الآية معرَّفاً، فإن الضمير الداخل على (على) في قوله: [عَلَيْهِ]، والضمير المستتر في قوله: [حُمِّلَ] قرينتان أُخْرَيان للدلالة على بقاء لفظ الرسول في الآية على معناه الحقيقي.

وإذا أنْعمنا النظر في الآيات، التي تحثّ على طاعة الرسول بصيغة الأمر، فَنَجِدُ أن معظمَها جاء فيها الأمر بطاعة الله قبل الأمر بطاعة رسوله، وإذا سلّمنا دعوى الدكتور هذه، وحمَلْنا لفظ الرسول في كل هذه الآيات على معنى القرآن أو الرسالة، فنواجه مشكلة كبيرة، وهي كيفية فهم الأمر بطاعة الله؛ لأن من المعلوم استحالةَ مخاطبةِ اللهِ البشرَ العاديين، ومخاطبتِهم له سبحانه، فلم يبق إلا أن يكون المراد من طاعتِه تعالى طاعتُه عن طريق كُتبه وكلماته المـــُنزَّلة على رُسُله الكرام، فيكون تقديرُ هذه الآيات بناءً على القاعدة: أطيعوا القرآن وأطيعوا القرآن، فمثلاً قوله تعالى: [...فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا] (سورة النساء: 59)، فالردّ إلى الله تعالى ـــ الذي جاء بصيغة الأمر ـــ لا يمكن أن يكون إلى ذاته العليّة، بل ينبغي أن يكون إلى كلامه، ولو كان لفظ الرسول في الآية بمعنى القرآن، كما هو مقتضى قاعدة الدكتور، فيكون تقدير هذه الآية: (فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى القرآن والقرآن)، ولا شكّ أنه ينبغي أن نضع هذا التفسير لآيات القرآن جانباً؛ لـــِما يؤدِّي إلى الحشو، الذي يتنزّه عنه القرآن الكريم باعتراف الدكتور نفسه (منصور، 2005م، 26)، ولهذا نَقَلَ ابنُ قيم

الجوزية (ت: 751ه) إجماعَ العلماء على أن المراد من الردّ إلى الله في الآية هو الردّ إلى كتابه سبحانه، ومن الردّ إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو الردّ إلى نفسه في حياته، وإلى سنّته بعد وفاته (ابن القيم، 1411هـ - 1991م، 39/1).

ومن الغريب أن د. أحمد بعد أن أسّسَ قاعدته السالفة، كان حرياً به أن يتطرق إلى ذكر الآيات التي تندرج تحت القاعدة، ويُبيِّن المسوِّغات التي تدفعها إلى هذا الحمل؛ توضيحاً للقارىء، غير أنه ـــ عفا الله عنه ـــ غَضَّ الطرْفَ من ذلك كلِّه، وأَخَذَ يسرُدُ آياتٍ أخرى ـــ هي بمنأى عن الحثّ على طاعة الرسول ـــ، ورد فيها لفظ (الرسول)، فيَحمله على معنى القرآن أو الرسالة، من هذه الآيات قوله تعالى: [وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ...] (سورة آل عمران: 101)، فذكرَ أن الرسول الوارد فيها بمعنى القرآن، وبذلك يكون رسولُ الله قائماً بيننا إلى يوم القيامة، ثم فسّر الآية تفسيراً غريباً، فقال: "أي: طالما يُتلى كتابُ الله فالرسول قائم بيننا..." (منصور، 2005م، 45)، ووجه غرابة تفسيره أنه فسّرَ لفظ [كَيْفَ]، الذي هو للاستفهام المفيد الاستبعاد (الآلوسي، 1415هـ، 233/2 و التحرير والتنوير، 1984م، 28/4) ـــ كما يتبيّن من خلال ربط هذه الآية بالآية التي قبلها ـــ بقوله: "طالما"، الذي يعني: كثيراً ما، كما جعلَ الواوَ الداخلةَ على قوله: [فِيكُمْ رَسُولُهُ]، التي هي للحالية، فاءَ السببيّة أو الجوابية، ثم إن ظني الغالب أن الذي حملَ الدكتور على إبقاء لفظ الرسول كما هو في تفسيره للآية، هو تجنّبُ نفسه عن الحشو؛ وإلاّ كان ينبغي عليه أن يقول: "فالقرآن قائم بيننا"، غير أنه لمـــــّـــا كان ذلك مؤدياً إلى حشو حتمي؛ حيث تقدّمه لفظُ (كتاب الله)، لَبَسَ الأمرَ على القارىء، وأنجى بنفسه من هذه الورطة بذلك، كما أنه ـــ هداه الله إلى صراطه السوي ـــ قَطعَ الآية عن الآية السابقة لها، والتي تتعلّق بها تعلّقاً شديداً، وهذا تراجع عن المنهج الذي يدّعي السير عليه (منصور، 2005م، 9 و29).

ومن الغريب المدهش أن د. أحمد بعد أن مشى على قاعدته تلك قرابة خمسين صفحة، عادَ يُعدِّل القاعدة، وذلك عندما ردّ على مَن استدلّ بقوله تعالى: [...وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ...] (سورة الحشر: 7) على اعتبارٍ لسُنّة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: "ومن السهل الردّ على هذا الاحتجاج بما تعنيه كلمة الرسول في القرآن....هو نبي الله حين ينطق بالقرآن أو هو القرآن بعد موت النبي" (منصور، 2005م، 96)، فعمّم القولَ بعد أن خصَّصه بالأوامر التي تحث على الطاعة.

وإذا كانت القاعدة قبل التعديل لم تسلم من الخُـلف والنَّقض، فإن القاعدة لا تسلم منه أيضاً بعد التعديل بطريق أولى؛ لأن الآيات التي تنقضها أكثر بكثير من الآيات التي نقضتْها سابقاً، وإليكم جملة من هذه الآيات: منها قوله تعالى: [وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ] (سورة المائدة: 83)، ومنها: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ...] (سورة النساء: 136)، ومنها: [فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ] (سورة التغابن: 8)، ومنها: [أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ...] (سورة التوبة: 13)، ومنها: [رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً] (سورة البينة: 2)، ومنها: [لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ...] (سورة التوبة: 88)، ومنها: [وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا] (سورة الفرقان: 30)، فلا يمكن بحال من الأحوال أن يُفسَّر لفظ (الرسول) في هذه الآيات على معنى القرآن بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم)؛ لِـــما يؤدّي ذلك إلى حشو واضح وتكرار جلي في أداء المعلومة الواحدة، أو خروج الآية عن استقامتها، وهذا ما لابد أن يتحاشى عنه القرآن الكريم بدون شك وارتياب.

فتبيّن ممّا تقدم أن ما ذهب إليه الدكتور من تفسير لفظ الرسول بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم) بالقرآن في الآيات التي تحث على طاعة الرسول بصيغة الأمر، أو أينما ورد ـــ تحكّمٌ صارخ، وخالٍ من الدقة والصحة.

ثانياً: هل مسئولية الرسول في أمّته تنحصر في التبليغ فقط؟

أكّدَ د. أحمد في أكثر من موضع أن مسئولية الرسول تنحصر في تبليغ الوحي المنزَّل عليه، لدرجة أن خَتَمَ مرة قراره هذا بلفظ (فقط)، مع ما في عبارته من كلمة الانحصار، للدلالة على القَطْع الذي قَطَعَ به قلبُه في أن النبيَّ لايقعُ على عاتقه (صلى الله عليه وسلم) غير ذلك.

وهذا الكلام بهذا الإطلاق لا يمكن قبوله؛ لتعارضه مع جملة من الآيات القرآنية التي تيسّر لي الوقوف عليها، والتي تُوكِّل إلى الرسول وظائف أخرى غير التبليغ، ينبغي عليه أن يقوم بها.

من هذه الوظائف وظيفة (الحكم)، كما في قوله تعالى: [إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ..] (سورة النساء: 105)، ومنها وظيفة (التزكية)، كما في قوله تعالى: [كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ..] (البقرة: 151)، ومنها وظيفة (الدعوة) كما في قوله تعالى: [ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ..] (سورة النحل: 145)، ومنها

وظيفة (التذكير)، كما في قوله تعالى: [فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ] (سورة الغاشية: 21)، ومنها وظيفة (النُّصح)، كما في قوله تعالى على لسان نوح (عليه السلام): [أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ] (سورة الأعراف: 62).

فكلّ هذه الآيات بيّنتْ وظيفة من الوظائف التي كُلِّف بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وقام بتنفيذها وممارستها على خير ما يمكن ويكون، وكلّها يختلف عن التبليغ الذي أفرده الدكتور بالذكر، ويتجسّد وجهُ الاختلاف بينها وبين التبليغ في أنها أخصّ من التبليغ، غير أنه لظنّي الغالب بأن د. أحمد يجعل الوظائف هذه داخلةً في وظيفة التبليغ، ومُعبِّرةً عنها، أعرضتُ عن ذكْرِها، وجَعْلِها قَسيماً لوظيفة التبليغ، وإنما أقف معه في وظيفة (التعليم) فقط، التي أشار إليها القرآن الكريم في مواطن ثلاثة، من هذه المواطن قوله تعالى في سورة البقرة: [..يُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ..] (سورة البقرة: 129)، أي: يعلِّمهم الرسول القرآن، وما انطوى عليه من الحكمة الآلهية والأسرار الربانية (الآلوسي، (1415 هـ، 417/1).

ولا يمكن أن يعتبر التعليم داخلاً في وظيفة التبليغ؛ لأن التبليغ هو إيصال المرء ما يريد إيصاله إلى أقصى المقصد، بخلاف التعليم فهو تكرير المعلومة على مسمَع المتعلِّم، وتكثيرها حتى يحصل منها أثر في نفسه، كما بيّنهما الراغب الأصفهاني (الأصفهاني، 1433ه ـــــ 2011م، 144 و 580)، وبذلك يكون التعليم أخصّ من التبليغ أيضاً؛ لأن التعليم يكون بالشرح النظري والتطبيق العملي، وما سُمِّي المرءُ الذي يقوم بتعليمنا مُعلِّماً، إلاّ أنه يصرف كل قدراته، ويبذل كل جهوده؛ لإيصال ما يريد إيصاله للطلبة، فلا يقتصر دوره على قراءة النصوص المكتوبة في الكتب المقرّرة، ولا بإطْلاع الطلاب عليها، بل يستعمل كل الوسائل المتوافرة، وكل الطرائق الممكنة؛ للحصول على النتيجة التي يبتغيها، والرسول هو ذاك المعلّم الذي يُعلّم أفراد الأمة، ويزرع الأمل والثقة في نفوسهم، ويربِّيهم على أحسن الحال.

وقطعاً لكل الاحتمالات التي ربّما احتفظ بواحد منها صاحبنا الدكتور؛ لردّ ما نحن بصدده ـــــ أريد أن أُلفتَ نظر القارىء الكريم إلى كل هذه المرات الثلاث، التي وكل الله وظيفة التعليم إلى رسوله، فإذا هي تذكر وظيفة التبليغ قبل وظيفة التعليم، وإليكم عرضها:

جاء في سورة البقرة قوله تعالى: [رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ]، وجاء في سورة آل عمران قوله تعالى: [لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ]، وجاء في سورة الجمعة قوله تعالى: [هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ].

إذن ينبغي أن يكون هناك اختلاف واضح بين التعليم والتبليغ (التلاوة)، وإلاّ لحصل تكريرٌ مُتتالٍ لبيان وظيفة واحدة في آية واحدة، ولاشك أن هذا ضعف في الصياغة والتعبير، إن لم يكن ذهولاً وغفلة، لا يمكن قبوله في كلام البشر، فكيف بكلام خالق البشر؟

ثم بعد أن تبيّن لنا أن من بين الوظائف التي يقوم بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه، هي وظيفة تعليمهم ما يتعلق بكتابهم (القرآن)، فإنه ينبغي أن لا نفهم قصر شأن الرسول بالتبليغ، الوارد في عدد من الآيات القرآنية، من مثل قوله تعالى: [مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ..] (سورة المائدة: 99)، على معناه الحقيقي؛ لِمـــا يؤدي ذلك إلى تعارض واضح بين الآيات القرآنية، بل ينبغي أن يُحمَل على القصر الإضافي، قال ابن عاشور (ت: 1393ه) في تفسير هذه الآية في تفسيره الشهير: "وَالْقَصْرُ لَيْسَ بِحَقِيقِيٍّ؛ لِأَنَّ عَلَى الرَّسُولِ أُمُورًا أُخَرَ غَيْرَ الْبَلَاغِ، مِثْلَ: التَّعَبُّدِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ، وَالتَّكَالِيفِ الَّتِي كَلَّفَهُ اللَّهُ بِهَا، مِثْلَ: قِيَامِ اللَّيْلِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى الْقَصْرِ: مَا عَلَيْهِ إِلَّا الْبَلَاغُ، أَيْ: دُونَ إِلْجَائِكُمْ إِلَى الْإِيمَانِ، فَالْقَصْرُ إِضَافِيٌّ، فَلَا يُنَافِي أَنَّ عَلَى الرَّسُولِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً" (ابن عاشور، 1984م، 61/7).

ويُوجَدُ في القرآن الكريم نظيرُ هذا القصر، كالقصر الوارد في قوله تعالى: [وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ..] (سورة آل عمران: 44)، ولو جعلناه قصراً حقيقياً، لحصل تنافٍ بينها وبين الآيات القرآنية التي تَصف الرسول بأوصاف أخرى، مثل: اتصافه بالنبوة، الذي وُصِفَ بها في عدد من الآيات، لذلك ينبغي أن يُحمل القصر الوارد فيها أيضاً على القصر الإضافي.

إضافة إلى ما تقدم فإنه قد ورد في القرآن الكريم توكيل وظيفة التبليغ إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) بدون أسلوب القصر والحصر ـــــ الذي أكّد عليه الدكتور كلّ التأكيد ـــــ، كما في قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ..] (سورة المائدة: 67).

ومن الجدير بالذكر أن د. أحمد ثار ثورة شديدة على مَن جَعلَ التبيينَ الذي يقوم به الرسول، الوارد في قوله تعالى: [..وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ..] (سورة النحل: 44)، متعلِّقاً بالقرآن الكريم، وزعم أنه متعلق بالكتب السماوية السابقة للقرآن، وأن المراد بالناس الوارد فيها هم أهل الكتاب، واستدلّ على ذلك بسياق الآية وسباقها (منصور، 2005م، 29، 30).

ولا يخفى على القارىء أن الهدف من وراء هذا الزعم، هو تجريد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من أيّة وظيفة أخرى، غير وظيفة التبليغ.

وأقول: رغم هذا الزعم الذي أبداه الدكتور في تفسير هذه الآية؛ لإنكار وظيفة التبيين، فإن وظيفة التعليم الذي انتهينا من وجودها وثبوتها، هو عين وظيفة تبيين القرآن التي وكَّل اللهُ القيام بها إلى رسوله في القرآن الكريم، لكن لا بالآية التي ثار ضدها الدكتور، بل بآية أخرى أثبتتْ وظيفة التبيين لكافة الرسل الذين بَعثهم الله منذ فجر التاريخ، يقومون به لأقوامهم التي بُعثوا فيها، وأُرسلوا إليها، وهو قوله تعالى: [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ..] (سورة إبراهيم: 4)، فالتبيين إذن وظيفة قام بها كافة الرسل، ورسولنا محمد (صلى الله عليه وسلم) إن لم يكن أفضل هؤلاء الرسل وخيرهم، فهو فردٌ منهم، فَتَشْمَلُه الوظيفةُ التي وُكِّلوا بها جميعاً.

فتبيّن مما تقدم أن القصر والحصر الوارد في بيان وظيفة التبليغ في آيات من القرآن الكريم، ليس على حقيقته، كما تبيّن أن هناك وظائف عديدةً، وكُلٍّ أمرُها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم)، لعلّ من أبرزها وأعلاها هو التعليم أو التبليغ، وبذلك أصبح القرار الذي تبنّاه الدكتور نتيجةَ فهم غير صحيح لآياتٍ، قُطِعتْ من مجموعتها.

ثالثاً: هل صحيح قوله: نحن المؤمنين لا نؤمن بشخص رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) ولا نتبع ذاته، وإنما نؤمن ونتبع النور الذي أُنزل عليه، وهو القرآن الكريم؟

قد شعرتُ من خلال قراءتي لهذا الموضوع بِتَعْب وضَجْر كبيرَيْن؛ لشدة ضُعف وسَذاجة الدراسة؛ حيث لم تكن موضوعيّةً، رغم ادّعاء صاحبها ذلك في مقدمة كتابه (منصور، 2005م، 9)، فقد ذَكَرَ آية واحدة، ونَسيَ أو تناسى آيات عديدة تتعلق بالموضوع نفسه، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولَمـــّـــا كانت الدراسة التي قمتُ بها تقتضي دراسة الغَث والسَّمين، فلم أجد نفسي إلاّ مضطراً لتناول هذا الموضوع ومناقشته.

أمّا قوله: نحن لا نؤمن بشخص رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) وإنما نؤمن بالنور الذي أُنزل عليه، مُستدلاً بقوله تعالى: [وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ] (سورة محمد: 2) ـــــ فقولٌ مخالف للعقيدة التي رَبَّتْ وتَربّى عليها الأجيالُ المسلمة منذ صِغرها ونعومة أظفارها من الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين مع الإيمان بما أُنزل عليهم، وأنه واحد من الأركان التي يستقيم عليها إيمان المرء، والتي هي مطلوبة ومبيَّنة بشكل صريح في آيات عديدة من القرآن الكريم، من هذه الآيات قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا] (سورة النساء: 136)، ومنها قوله تعالى: [..وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ..] (سورة البقرة: 285)، ومنها قوله تعالى: [لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ..] (سورة البقرة: 177)، ومنها قوله تعالى: [فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ] (سورة التغابن: 8)، ففي هذه الآيات جاء طلبُ الإيمان بذوات الرسل والأنبياء، وشُخُوصهم بشكل مستقل عن طلب الإيمان بالنور الذي أُنزل عليهم.

ومن هنا أسأل: لو لم يكن الإيمان بشخوص الأنبياء والرسل مطلوباً من المرء المسلم، كما يدّعيه الدكتور، فكيف إذن نفهم قوله تعالى على لسان المؤمنين: [..لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ..] (سورة البقرة: 185)؟ أليس في الإيمان بذواتهم جميعاً؟ هذا، ولا يمكن أن يقال: إن عدم التفريق في الآية منصبٌّ على التفاضل والتمايز بينهم؛ لأن التفاضل بينهم مسموح وموجود بصراحة قوله تعالى: [تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ..] (سورة البقرة: 253)، وقوله تعالى: [..وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ..] (سورة الإسراء: 55).

والآية التي استدل بها، لا يمكن أن يؤخذ بها كوحدة مستقلة؛ لأن هناك آيات أخرى تتعلق بها تعلقاً شديداً، فتكمِّلها وتبيِّن معناها ـــــ كما سبق ذكرها ـــــ، على أنّ ذِكر الإيمان بما نُزِّل على محمد (صلى الله عليه وسلم) في هذه الآية ليس قيداً احترازياً، تُؤْخذ منه الأحكامُ عن طريق مفهوم المخالفة، بل هو من قبيل عطف الخاص على العام؛ لأنه داخل في عموم قوله تعالى:

[**وَالَّذِينَ آمَنُوا**] الذي سبقه، واختصاصه من بين سائر ما يجب الإيمان به تعظيمٌ له، وتنويهٌ بشأنه، وتنبيهٌ على سموّ مكانه على غيره (البيضاوي،1418 هـ، 119/5 و الآلوسي، (1415 هـ، 195/13).

وكذلك قوله: نحن لا نتبع شخص رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم)، وإنما نتبع النور الذي أنزل عليه، مُستدلاً بقوله تعالى: [..فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] (سورة الأعراف: 157) ـــــ فقولٌ مخالف لصريح آيات عديدة، تبيِّن الاتباع لشخص رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، من هذه الآيات قوله تعالى: [..وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ..] (سورة البقرة: 143)، وقوله تعالى: [وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ] (سورة الشعراء: 215)، وقوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ] (سورة الأنفال: 64)، وقوله تعالى: [رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ] (سورة آل عمران: 53).

والآية التي استدل بها إنما هي جزءٌ من آية، يُفسِدُ أولهُا هذا المفهوم الذي يدّعيه ويُبطله؛ لأنه ـــــ أي: أوّل الآية ـــــ يُثبت الاتباع لشخص الرسول، غير أن الدكتور غفلَ أو تغافلَ عنه، وإليكم الآية بكاملها: [الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] (سورة الأعراف: 157).

إذا تبيّن ذلك فإن تَفريقِي بين الإيمان بشخص رسول الله والاتباع لشخصه، إنما جاء نتيجة تفريق د. أحمد بينهما؛ وإلاّ فأنا لا أرى فرقاً بينهما في النتيجة؛ لأن المراد باتباع شخص الرسول هو اتباعه في الأمور الدينية، وليس ذلك إلاّ للمؤمن به إيماناً صادقاً.

رابعاً: هل صحيح قوله: ليس لرسول الله شيء سوى القرآن الذي بلّغه كما هو بدون زيادة ولا نقصان؟

هذا الكلام هو تعبير عن النتيجة الحتمية للكلام الذي سبق أن انتهينا من عُقمه وعدم صحته، وعليه فإنه رغم قناعتي التامة بأن المراد من لفظ (الرسول) في القرآن الكريم، عندما يتعلّق بفعل (الإطاعة)، هو ذات الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ورغم قناعتي التامة بأن الآيات التي تتحدّث أصلاً عن قضية معيّنة، تجعل لذات رسول الله مكانةً واعتباراً من مثل قوله تعالى: [..**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا..**] (سورة الحشر: 7)، هي تبقى على عمومها رغم خصوص سببها، أقول: رغم ذلك كلّه، أتجاوز الاستدلال بمثل هذه الأدلة ـــــ وهو صحيحٌ ـــــ التي شاعتْ على الألسنة، وعُرفتْ لدى المـُـوالي والمـُـناوىء للسنة النبوية، ذاهباً التفتيش عن آيات أخرى في القرآن، تُثبت مكانةً لذات الرسول خارج مكانته التي تستند إلى القرآن.

وبعد أن وقفتُ على ما تيسّر لي من الآيات القرآنية التي تتعلق بالنبوة والرسالة، استنتجتُ بنتائج، كانتْ جديدة بالنسبة إليّ، رغم أنه سبق لي أن قرأتُ هذه الآيات مرات وكرّات، وإليكم بيانها.

الوحي الذي هو إخبار الله رُسله بما يريد إخبارهم بهم، والذي نؤمن به، والذي أنزله على رسولنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، لا يقتصر على القرآن الكريم وحده، بمعنى أن علاقة الرسول مع ربّه ليستْ قاصرة على هذا القرآن الذي نقرؤه، بل هناك خارج القرآن من الوحي الإلهي، الذي يُنزله على قلب رسوله، وهذا يمكن أن نأخذه من قوله تعالى: [وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ] (سورة التحريم: 3)، فنحن لا نقرأ آية من القرآن، يُبيِّن فيها نصُّ الكلام الذي أنزله الله على قلب رسوله، يُعْلِمه بما قامتْ به حفصة (رضي الله عنها) من كشف السرّ الذي كان بينهما إلى عائشة (رضي الله عنها)، ومع ذلك يصرِّح القرآن، بأن الله قد أطْلع رسوله خبر ما وقع، فقال: [أَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ]، وأكّد الرسول ذلك بقوله: [نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ].

فبالوقوف على هذه الآية الكريمة، يَفهم كلُّ قارىء، بأنه كانت لرسول الله علاقة أعمّ وأشمل من أن تنحصر في هذا القرآن وحده، الذي نفتخر به على سائر الملل والنحل، وذلك يعني أن رسول الله لم يكن بمنزلة رسول البريد ـــــ عذراً لك يارسول الله ـــــ، بلَّغ ما وُضع على عاتقه، ثم مشى وراء تدبير حياته الشخصية، ورئاسة مَن حوله من المسلمين والمسلمات إلى أن انتهى القرآن، ثم ماتَ وماتتْ أخبارُه وأقواله.

ولعلّ هذه الآية هي مستند مَن تفضّل من السادة الأصوليين (علاء الدين البخاري، 1418ه ـــــ 1997م، 303/3) بأن هناك وحياً غير متلو مقابل الوحي المتلو، الذي هو القرآن.

ما تقدمّ كان مجرّد نافذة عامة أطْللنا من وراءها على وجود وحي لرسول الله خارج الوحي القرآني، والآن نأتي إلى أنه هل القرآن سجَّلَ لنا ما يدلُّ على أنه كانتْ لرسول الله توجيهاتٌ شرعية، وجّهها إلى أصحابه، خارج التوجيهات القرآنية التي كان يُلْقيها على أسماعهم؟ أو بتعبير آخر: هل هناك في القرآن ما يدلّ على وجود مصدر آخر، يلزم الأخذ به بجانب المصدر الرئيس الذي هو القرآن؟

سبقَ لي أن أشرتُ إشارة سريعة إلى أن في قوله تعالى: [..وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ..] دلالةً قويةً على أنه كانت لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) توجيهاتٌ شرعيةٌ، وأوامرُ ونواهي دينيةٌ؛ وإلاّ لماذا أدخل الله عدم عصيان الرسول ضمن المطالب الأخرى، التي طلبَ تحقيقها من المهاجرات المؤمنات؟ عِلماً أنه كان بالإمكان أن يُعبرِّ الله بقوله: (ولا يعصين الله) من غير أن يترتّب خللٌ في نظم الآية وسياقها ـــ والله أعلم ـــ

ولا يخدش في الأمر ـــ أي: على هذا التقدير ـــ أنه سبقتْ هذا الطلبَ جملةٌ من المعاصي، التي قرر الله اجتنابها؛ لأنه حينئذ يكون من باب عطف العام على الخاص، وهذا الأمر قد عَهِدَنا القرآنُ به في آيات عديدة، كما في قوله تعالى ـــ وهو يخاطب نساء النبي ـــ: [..وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ..] (سورة الأحزاب: 33)، وقوله تعالى: [..وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ] (سورة يونس: 4)، وقوله تعالى: [وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ..] (سورة النحل: 5).

وممّا يبعث الطمأنينة على صحة هذه الوقفة على هذه الآية، أن هذا الطلب الإلهي [..وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ..]، لم يقتصر تحقيقُه على النساء فقط، بل جعل رسولُ الله المطالب الموجودة في هذه الآية الخاصّة بالنساء أساساً لطلب تحقيقها من الرجال أيضاً، عندما كان يبايعهم، كما جاء في الصحيحَيْن (البخاري في صحيحه ـــ كتاب التفسير ـــ سورة الممتحنة، برقم: 4612، و مسلم في صحيحه ـــ كتاب الحدود ـــ باب الحدود كفارات لأهلها، برقم: 1709، كلاهما عن عبادة بن الصامت ـــ رضي الله عنه ـــ).

وممّا يدل أيضاً على وجود توجيهات شرعية لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خارج التوجيهات القرآنية قوله تعالى: [أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ..] (سورة المجادلة: 8)، فالآية تدلّ بشكل واضح جداً أن المتناجِين، قد وُجِّه إليهم النهي عن النجوى قبل نزول هذه الآية الكريمة؛ لأن لفظ [نُهُوا] ـــ كما هو معلوم ـــ فعل ماض مبني للمجهول، يدل على وجود فاعل غير مذكور، ومن هنا نسأل: مَن هو هذا الذي يتكلّم باسم الدِّين، فيَنهى الناس عن أمر من الأمور الشنيعة؟ ليس هناك أحد يمتلك هذه الصلاحية غير رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فهو الذي نَهى عن النجوى، بعد أن اشتكى إليه بعضُ أصحابه عن هذه الظاهرة التي فَشتْ في المجالس (القرطبي، 1423 ه ـــ 2003م، 291/17)، والتي كان أغلبُ روّادها من اليهود والمنافقين.

فتقريرُ القرآن مرّتَيْن اثنَتيْن في آية واحدة على أنهم نُهوا قبل ذلك، لدليلٌ قويّ على أن النهيَ الصادرَ للمتناجِين صادرٌ من مصدره الحقّ الحقيق بالالتزام والتنفيذ.

ولتأكيد أكثر على أنه كانتْ لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاحيةٌ في التوجيهات الشرعية، وإصدارُ أوامر ونواهيَ، تَحملُ طابع الإلزام والإيجاب، أريد أن أُلفت نظر القارىء الكريم إلى أن القرآن الكريم عبرّ عن مخالفة الرسول بالعصيان في الآيتَيْن اللتَيْن نحن بصددهما، فقال في الأولى: [وَلَا يَعْصِينَكَ]، وفي الثانية: [وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ]، والعصيان يفيد في الاستعمالات القرآنية: الخروج عن الطاعة، أي: الامتناع عن الانقياد، كما بيّنه الراغب الأصفهاني (الأصفهاني، 1433ه ـــــ 2011م، 570).

ومن الآيات القرآنية التي تُشير إلى وجود صلاحية مُلزمة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أن يأمر، وينهى في دين الله تعالى، قوله تعالى: [..فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] (سورة الأعراف: 157)، فالظرف [مَعَهُ] الموجود في الآية، يجوز أن يكون متعلِّقاً بـــ [اتَّبَعُوا]، فيكون تقدير الآية: اتبعوا القرآن الذي أنزل مع اتباعكم للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وبناء على هذا التقدير، يكون للرسول حقُّ الاتباع على أمته بجانب اتباعهم للقرآن الكريم، ومعلومٌ أن اتباع الرسول إنما يكون بالانصياع التام لِمـــا صَدرَ منه أمراً كان أو نهياً.

ويجوز أيضاً أن يكون الظرف متعلقاً بـــ [**أُنْزِلَ**]، وحينئذ يكون تقدير الآية: اتبعوا القرآن الذي أنزل مع نبوة محمد؛ لأن نبوّته (صلى الله عليه وسلم) كان مصحوباً بنزول القرآن عليه (البيضاوي، 1418هـ، 37/3 و الآلوسي، 1415هـ، (77/5)، ولا شك أنه لا شاهد لنا في الآية على هذا التقدير الثاني.

وجدير بالذكر أن د. أحمد وقف على هذه الآية، واستدل بها على أن المطلوب منّا هو اتباع القرآن الذي أنزل معه، لا اتباع شخص النبي (منصور، 2005م، 66) ـــــ وقد سبق أن ناقشناه ـــــ، ويبدو أنه ـــــ هداه الله ـــــ لم يُركِّز النظر في الظرف، بل مَشَى عليه مَشْيَ الكرام غافلاً، وربما متغافلاً، والعلم عند الله.

ومن الآيات القرآنية التي تشير إلى أن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) استقلاليةً في التشريع أيضاً قوله تعالى: [وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ] (سورة يونس: 15)، فتدل الآية هذه دلالة إشاريةً إلى أن لرسول الله حقّاً أن يقول في دين الله من تلقاء نفسه، خاصة فيما لم يبيِّن القرآن حكمه، ولذلك نَفَى (عليه الصلاة والسلام) أن يمكنه استعمال الصلاحية ذاتها في الإتيان بقرآن غير القرآن الذي كان متداولاً بين الأيدي، أويبدِّله.

وهذا الفهم الدقيق يرجع إلى بعض أهل العلم، الذين سبقوا إمامنا الشافعي (ت: 204ه)، أو عاصروه و صاحبوه؛ لأنه (رحمه الله) نقلَ منهم هذا الفهم، فقال بعد أن ذَكر الآية: "وقد قال بعض أهل العلم: في هذه الآية ـــــ والله أعلم ـــــ دلالةٌ على أن الله جعل لرسوله أن يقول من تِلقاء نفسه بتوفيقه فيما لم يُنزِل به كتاباً" (الشافعي، 1309ه، 107).

فكل ما تقدم من الآيات، دلّت بشكل من الأشكال على وجود صلاحية لرسول الله في أن يتكلم في دين الله، وأن كلامه ينبغي أن يكون مسموعاً مقبولاً، ومُسلَّماً مُطاعاً.

هذا، وينبغي أن يُعلَم أن هذه الصلاحية التي ذكرناها، ولاحظناها في الآيات السابقة، لم تكن ذاتيةً اكتسبها الرسولُ (صلى الله عليه وسلم) بحوله وقوّته، بل كانت بتخويل الله رسوله، وتوفيقه إيّاه، كما دلّ على ذلك قول مَن نَقَلَ عنهم الإمامُ الشافعي، وبذلك تكون المغالطاتُ التي ارتكبها د. أحمد بحق المدافعين عن السنة النبوية، من أن في اعتمادهم على السنة القولية خاصةً مخالفةً للقرآن، وهجراً له، واعترافاً بإله آخر مقابل الإله الحق الذي نعبده (منصور، 2005م، 15 و 67) ـــــ فارغةً لاأساس لها من الصحة.

وينبغي أن يُعلم أن هناك آياتٍ أخرى جديدةً على الأسماع، تفيد الاعتبار لسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أيضاً، غير أن الاقتصار على ما ذكر فيه من الكفاية لمن اتعظ واعتبر (من هذه الآيات قوله تعالى: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا] (سورة النساء: 61)، ومنها قوله تعالى: [كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ..] (سورة التوبة: 7)، فقد أعادت الآية على الرسول حرف الجر في الأولى، والظرف في الثانية، ومنها قوله تعالى: [وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي] (سورة طه: 90)، ولم يقل: أمر ربي، ومنها قوله تعالى: [وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرُبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ] (سورة التوبة: 99)، وصلوات الرسول تعني دعاؤه واستغفاره، فكل هذه الآيات تدل أيضاً بشكل من الأشكال على أن لرسول الله مقاماً واعتباراً خارج الوحي المنزَّل عليه، سواء أكان قرآناً أم كان كتاباً سماوياً آخر).

وجدير بالذكر أن كلّ ما تقدم من المعاني والمدلولات التي أشرنا إليها للدلالة على وجود مصدر آخر مقابل المصدر الرئيس في التشريع الإسلامي، يمكن أن نستدلّ لها بالأحاديث الصحيحة الصريحة، بدون أن نبذل كل هذه الجهود، غير أنه لمـــــا لم يعترف صاحبنا ـــــ كما سبق أن قلت ذلك ـــــ بالأحاديث النبوية القولية خاصة، فلم يكن هناك بدّ إلا بذل أقصى ما يمكن؛ لاستخراج واستنهال هذه المعاني والمدلولات من آيات الذكر الحكيم.

فتبيّن من كل ما تقدم خطأ ما صرّح به الدكتور من أن الطاعة للرسول تكون عند نطقه بالقرآن، وخطأ قوله: كان رسول الله في حكمه ينطق بالقرآن وحده، وخطأ تأكيده مرات عديدة أن أقوال الرسول وأحاديثه هي في داخل القرآن من خلال آيات القرآن، خاصة تلك الأوامر والنواهي التي تبدأ بالأمر الإلهي (قل).

5 ـ1 المطلب الثالث: مواقفُ استوقفتْني

من خلال قراءتي لهذا الكتاب استوقفتني مواقف عديدة، أبداها د. أحمد، وفي هذا المطلب أشير إلى بعض هذه المواقف التي تتعلق بموضوع البحث.

الموقف الأول: استشهد الدكتور بآيات قرآنية نزلتْ في الكفار، وتتحدّث عن حالهم، فإذا به يطبقها على المسلمين، ويُنْزلها عليهم، ومعلوم أن هذا الأمر مخالف لصريح قوله تعالى: [**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**] (سورة القلم: 35، 36)، ومخالف لمنهجه الذي يتباهى به من تفسير الآية من خلال سياقها وسباقها (منصور، 2005م، 9 و 29 و 94)، فمثلاً

استشهد بقوله تعالى: [**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**] (سورة العنكبوت: 51)، فهذه الآية تتحدث عن الكفار، كما يتبيّن جليّاً من خلال الوقوف على الآية التي سبقتها، وهي قوله تعالى: [**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ**] (سورة العنكبوت: 50)، غير أنه أغْضَ الطرْف عن هذه الآية، وبدأ يستنطق الآية التي ذكرتُها أوّلاً بما يريده، فبيّن أن فيها إنكاراً على من يتخذون أرباباً مع الله، وعلى الذين يتخذون كتاباً مع كتاب الله (منصور، 2005م، 15 و 33)، والآية بغنى عن هذا التفسير؛ لأنها ـــ كما تبيّن ـــ تتحدث عن المشركين، فتقول: كيف يطلبون المعجزات على صدق الرسول، وإن القرآن الكريم الذي يُتلى عليهم كاف لذلك (البيضاوي، 1418 ه، 197/4 و ابن عاشور، 1984م، 14/21).

ولم يقف عند هذا الحدّ، بل فسّر الآية التي أتتْ بعد هاتين الآيتين، والتي تتعلق بهما أيضاً على ما يشتهيه ويلائم مشروعه، وهي قوله تعالى: [**قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**] (سورة العنكبوت: 52)، فذكر أن في الآية دليلاً على أن الله بذاته شهيد على أن كتابه القرآن وحده يكفي، ولا حاجة إلى كتب أخرى (منصور، 2005م، 33)، والآية ـــ كما لا يخفى على من له إلمام باللغة العربية ـــ تتحدّث عن الله الذي يأمر رسوله بأن يقول للمشركين: بأنه يكفيه كفاية تامة أن يكون الله شهيداً بينه وبينهم على أنه (عليه السلام) صادق في أنه رسوله، وأن القرآن كتابه وكلامه (البغوي،1420هـ، 563/3).

فتفسيره لا ينسجم مع فصّ النصّ، خاصة وأن في النص قوله تعالى: [**يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**]، ولا يمكن للقرآن أن يوصف بأنه يعلم ما في السماوات والأرض.

الموقف الثاني: ينكر د. أحمد أن يكون هناك مصدر ثان للتشريع الإسلامي بجانب القرآن الكريم في مواطن مختلفة، غير أنه يعترف بالسنة العملية ـــ كما يسميها ـــ، ويحصرها في الصلاة المبيَّنة من قِبل الرسول (صلى الله عليه وسلم) كيفية القيام بها وأوقاتها وأعداد ركعاتها، والمتوارثة إلينا بشكل قطعي ويقيني (منصور، 2005م، 25، 26 و 91).

هذا الموقف الذي أبداه الدكتور غريب للغاية؛ لأن في ذلك اعترافاً صارخاً بوجود مصدر آخر في الشريعة الإسلامية، نستقي منها كيفية أداء عباداتنا، وذلك لا ينسجم مع الشعار الكبير الذي رفع لواءه على الملأ، والذي هو (القرآن وكفى)، وبما أن هذا الاعتبار للسنة العملية يبعث إشكالاً كبيراً أمام مشروعه، كان عليه أن يقف عليه الوقفة التي تنبغي، غير أنه مرّ عليه مرور الكرام، ووجّه نظر القارىء إلى أن الله عالم بأننا لسنا بحاجة إلى تفصيل في الصلاة في القرآن؛ لأننا نمارسها منذ الصغر، ولو تضمّن تفاصيلها لكان ذلك عبثاً لا طائل وراءه، والقرآن منزّه من العبث، وبذلك أنسى قارىء كتابه أصل القضية.

ولعلّ اصطباغ المجتمعات المسلمة المتنوِّعة المتباعدة السابقة واللاحقة في شرق هذا العالم وغربه بهذه العبادة المتكررة في الليل والنهار بكيفية واحدة، هو الذي دفعَ به إلى أن يعترف بالسنة العملية وحدها؛ حيث لم يبق أمامه مجال للتأويل والتحميل، وإلاّ فإن السنة القولية كذلك قمينة بالأخذ والاعتبار؛ لأن النبي الذي بيّن لنا بأعضائه الشريفة التفاصيل المتعلقة بالصلاة، فهو الذي بيّن لنا بفمه الشريف أمور ديننا الأخرى.

ثم إن موقفه هذا يُحدث إشكالاً كبيراً أمام قرار توصّل إليه ـــ سبق أن ناقشناه ـــ، وهو أنه لا اتباع لذات رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وشخصه، وإنما الاتباع للوحي الذي أنزل عليه، وهو القرآن الكريم.

الموقف الثالث: سبقَ أن ناقشنا عدة فروقات، فرّق بها الدكتور بين لفظي النبي والرسول، فكان من لازم هذه الفروقات بينهما استعمال كلٍّ منهما في مورده الخاص به، حتى ينطبق الأمر النظري بالواقع العملي، غير أن القارىء المتأمل يلحظ عدم التزام الدكتور بذلك، بل خلط بين مورد اللفظين خلطاً جلياً، لم يتبيّن لي هل كان ذلك عن عِلم ورويّة، أو كان عن ذهول وغفلة؟ وإليكم بيان ذلك.

فمثلاً قال: "..ينهى اللهُ تعالى النبي عن التحرج من تبليغ القرآن.." (منصور، 2005م، 67)، وقال: "ومن اقتصار مهمة النبي على التبليغ للرسالة كما هي دون زيادة أو نقصان، يمكن أن نستنتج أن تدبّر الكتاب والاجتهاد في فهم معانيه هو مسؤولية الناس بعد أن أوصل لهم النبي الرسالة" (منصور، 2005م، 68)، وقال: "..أن النبي كان مطلوباً منه فقط أن يبلغ الرسالة كما هي" (منصور، 2005م، 70)، وقال: "وحين اكتمل الوحي نزولاً وتمّ الدين قرآناً، انتهى دور النبي ومات بعد أن أدى الأمانة وبلّغ الرسالة" (منصور، 2005م، 77).

ففي كل نصّ من هذه النصوص استعمل د. أحمد لفظ النبي، وكان المفروض استعمال لفظ الرسول فيها؛ لأن المقام مقام التبليغ وإيصال الوحي الإلهي إلى الناس، وهذا شأن مقصور ومحصور على الرسول لا النبي حسب مقياسه، فهو الذي قرّر وقال: "فالنسق القرآني...يأتي بأسلوب القصر والحصر الذي يحصر مهمة الرسول في إبلاغ الرسالة.." (منصور، 2005م، 57).

ومثلاً قال: "..أن الله تعالى منع أن يتحدث النبي في الدين من عنده أو يتقوّل شيئاً ينسبه لله.." (منصور، 2005م، 52)، وقال: "..ولم تكن لدى النبي إجابة فانتظر كعادته الوحي.." (منصور، 2005م، 77)، وقال: "...الواقع القرآني يؤكد أن النبي كان إذا سُئل في شيء، كان ينتظر نزول الوحي؛ ليأتي بالإجابة" (منصور، 2005م، 70)، وقال: "لقد كانوا يستفتون، ولكن النبي كان ينتظر نزول الوحي، وتنزل الفتوى من رب العزة" (منصور، 2005م، 70).

استعمل لفظ النبي في كل هذه النصوص، وكان الحق أن يستعمل لفظ الرسول؛ لأن المقام مقام الحكم بين الناس، والحكم بين الناس إنما يقوم به الرسول لا النبي حسب القرار الذي توصّل إليه، ونص القرار هو: "كان النبي...يحكم بينهم بصفته الرسول الذي ينطق بحكم الله كما هو" (منصور، 2005م، 59).

وقال مثلاً: "وحين نزل القرآن، كان رسول الله قد تزوج زواجاً شرعياً وفق عرف الجاهلية" (منصور، 2005م، 87)، فاستعمال لفظ الرسول في هذا النص المتعلق بعلاقة النبي مع أزواجه، لا ينسجم مع القرار الذي تبناه عندما قال: "وكان الحديث القرآني عن علاقة محمد (عليه السلام) بأزواجه أمهات المؤمنين يأتي...بوصفه النبي" (منصور، 2005م، 42).

وكأنني به أن ذاكرته وقريحته لشدة ضعف الفوارق التي بيّنها بين اللفظين، أبتْ أن تنساق وراء قرارات صاحبها كلَّ حين وآن، وأرادتْ أن تُثبت بصاحبها مراتٍ عكس القرار المقرَّر؛ ليُصبح مثل الذي نهى الله عنه: [**وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا..**] (سورة النمل: 92).

الموقف الرابع: يقول: "فقد كانوا يسألون النبي عن أشياء لا نشك لحظة في أنه (عليه السلام) كان يعرف الإجابة عنها من خارج القرآن، ومع ذلك فلم يبادر النبي بالإجابة من عنده أو من معلوماته، وإنما انتظر الوحي القرآني" (منصور، 2005م، 76).

هذا التصريح المحفوف بالجزم واليقين ما هو إلاّ إقرارٌ بوضع مكانة خاصة لذات رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خارج الوحي القرآني، وما هو إلاّ إقدام بخطوة نَحْوَ الخط العام، الذي عليه العمل منذ زمن الصحابة الكرام إلى أيامنا الراهنة.

كما أن في وضع هذا الاعتبار لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) بهذا العزم والجزم اعترافاً من الدكتور ـــ شاء أم أبى ـــ بوجود مصدر آخر غير القرآن، يَستقي منه المعلوماتِ اليقينيةَ؛ لأنه لا يمكن لكاتب أكاديمي جريء أن يلقي هذا الكلام على عواهنه، ومعلوم أن القرآن لم يبيِّن لنا بوجه صريح أن الرسول كان يملك الإجابة على هذه الأسئلة التي وُجِّهت إليه، فتبيّن أن هناك مصدراً موثوقاً آخر اعتمدَ عليه الدكتور في بناء قراراته ويقينيّاته هذه، ونحن بدورنا لا يمكننا الجزم بنوعيّة هذا المصدر، غير أنه يمكن أن يكون من باب الإلهامات، أو الكشف والكرامات، أو الإشراقات الروحية...وما شاكل ذلك مما يتبادر إلى الذهن.

ولاشك أن هذا الاستنتاج من كلامه يجعل أصل دراسته في اضطراب شديد، كما يجعل عنوان كتابه رأساً على عقب؛ حيث تبيّن أن القرآن وحده لم يكن كافياً شافياً لكل ما لابدّ منه.

إذا تبيّن ذلك فإن إقرار د. أحمد بوضع هذه المكانة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خارج الوحي القرآني، يتنافى مع قوله في ردّ السنة النبوية: ليس هناك مَثيل للقرآن؛ لأنه اعترف بشكل غير مباشر بالمثلية (منصور، 2005م، 22 و 23)، ولو لم تكن في الوجوه كلها.

ويبدو أن الدكتور قد رأى أنه بالغ في إثبات هذا المقام لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خارج القرآن، فتراجع عنه بعد عشر صفحات تقريباً؛ حيث بيّن بأن رسول الله كان يعرف الإجابة على بعض الأسئلة الموجَّهة إليه (منصور، 2005م، 87)، ويكون موقفه هذا غريباً، فيما إذا علمْنا أن عدد كلِّ الأسئلة التي وُجِّهتْ إليه (صلى الله عليه وسلم) في القرآن الكريم لايتجاوز ثلاثة عشر سؤالاً.

الموقف الخامس: رغم إصرار د. أحمد الشديد على إنكار وجود مصدر آخر غير القرآن في مواقع مختلفة من كتابه (منصور، 2005م، 35 و 67 و 77)، إلاّ أن دراسته القرآنية أبتْ أن تصل وحدها إلى النهاية، فاضطرّت إلى استقاء معلومات من السنة النبوية، والاعتماد عليها.

من ذلك أنه ـــ عفا الله عنه ـــ فسَّر قوله تعالى: [..وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا..] (سورة الحشر: 7) بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي طلبَ محو كلِّ مكتوب غير القرآن، فقال: "وأما ما نهانا عنه الرسول...فهو كتابة غير القرآن ومحو كل مكتوب في الدِّين خارج كتاب الله. روى أحمد ومسلم والدارمي والترمذي والنسائي عن أبي سعيد الخدري قول الرسول: (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن فمن كتبَ عني غير القرآن فليمحه)، وأخرج الدارمي ـــ وهو شيخ البخاري ـــ عن أبي سعيد الخدري أنهم استأذنوا

النبي في أن يكتبوا عنه شيئاً فلم يأذن لهم، ورواية الترمذي عن أبي سعيد الخدري تقول: استأذنا النبي (صلى الله عليه وسلم) في الكتابة فلم يأذن لنا، وروى مسلم وأحمد أن زيد بن ثابت ـــ أحد مشاهير كتّاب الوحي ـــ دخل على معاوية فسأله عن حديث وأمرَ إنساناً أن يكتبه، فقال زيد: إن رسول الله أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه، فمحاه معاوية" (منصور، 2005م، 96، 97).

وقد أثار عجبي صنعه هذا؛ لأنه قال قبل صفحة تحديداً في تعليقه على هذه الآية: "يحلو لبعض الناس أن يسيء ـــ عن عمد ـــ فهم هذه الآية ليلوي معناها، ويقطعها عن السياق؛ ليستدل بها على مشروعية المصادر الأخرى التي أضافوها للقرآن الكريم، وحتى نفهم المدلول الحقيقي...ينبغي أن نقرأ الآية من أولها...فالآية تتحدث عن الفيء وتوزيعه على الفقراء والمحتاجين دون الأغنياء، وتقول للمؤمنين: وما آتاكم الرسول من هذا الفيء فخذوه وما نهاكم عنه من التطلع إلى ما ليس من حقكم فانتهوا عنه.." (منصور، 2005م، 94)، وبدأ يقطع الآية عن سياقها، ويفسرها كما يحلو له، ويَغضّ الطرْف عن المبدأ الذي ألّفَ من أجله هذا الكتاب، ألا هو الاكتفاء بالقرآن وحده، ويطرق باب الحديث ، فيختار منه ما يوافق فكرته ويدعم مشروعه، وممّا زاد الطين بِلّة والدراسة هذه عِلّة أنه لم يقف في تنازله عن مبدئه على أخذِ أحاديثَ فقط، بل لَـــجَأَ به الأمرُ إلى الاعتماد على أقوال أئمة التفسير في تحديد مكيّة ومدنية بعض الآيات (منصور، 2005م، 71 و 72).

ومن هنا يحقُّ لنا أن نتساءل: إذا كان الدكتور يعتمد اضطراراً على أحاديث معدودة، ويثق بأئمة التفسير فيأخذ منهم بدون توقّف ودون تردّد، فلماذا يُنكر على غيره أن يأخذ اختياراً جُلَّ الأحاديث التي يرويها الصحابة الثقات، ويعتمد عليها؟

واعتقد أنه تبيّن واضحاً من كل هذه المواقف التي استوقفتْنا أن هذه الدراسة المتعلقة بالتفريق بين النبي والرسول التي قام بها د. أحمد صبحي منصور دراسة عشوائية لا عِلمية، ومزاجية لا موضوعية، وسطحية لا جذرية.

6 ـ 1 الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصلت إلى نتائج، أهمها:

أولاً: لا يتقيّدُ كاتب الكتاب بأي ضابط من الضوابط التي وضعها العلماء الأجلاء من خلال استقرائهم الدقيق في النصوص الشرعية الصحيحة الكثيرة؛ دفعاً للفوضى والاضطراب في النتائج، وهذا إن دلّ على شيء فيدل على العشوائية والمزاجية في المقدمة والنتيجة.

ثانياً: لم يلتزم الدكتور بالشعار الكبير والخطير في نفس الوقت، الذي رفع لواءه من ردّ الأحاديث النبوية القولية مطلقاً، بل لجأ إليها عند احتياجه إليها، واعتمد عليها عندما كانت تقدم معنى في المجال الذي يريده ويبتغيه، بل وجدته يفسِّر الآيات القرآنية على ضوء الأحاديث النبوية، كما في تفسيره لقوله تعالى: [**وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**] فقد فسّرها بأحاديث منعه (صلى الله عليه وسلم) الصحابة كتابة أحاديثه، ومعلوم أن هذا كيلٌ بمكيالين.

ثالثاً: مع إصراره المتكرِّر على إنكار أن يكون هناك مصدر ثان للتشريع الإسلامي بجانب القرآن، غير أنه يعترف بالسنة العملية، التي يحصرها في الصلاة التي توارثنا كيفية القيام بها وتحديد أوقاتها وأعداد ركعاتها عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جيلاً بعد جيل، وهذا الاعتراف يبعث إشكالاً كبيراً أمام مشروعه (القرآن وكفى)؛ لأن في اعترافه اعترافاً بوجود مصدر شرعي آخر، نستقي منه كيفية أداء عباداتنا.

رابعاً: لم أجد اعتماده على مصدر من المصادر اللغوية المتنوعة، خاصة وأن القرآن عربي القالب والأسلوب، ولذلك وقع في خلط فخبط ظاهر في فهمه لبعض الآيات، كما في عدم فهمه القصر الوارد في تبليغ الرسول القرآن.

خامساً: أن النتائج التي توصل إليها الدكتور، كانت مقرّرة في ذهنه قبل أن يدخل إلى مطبخ الدراسة المستوعبة، والبحث الدقيق، ولذلك تجد تناقضاً واضحاً في نتائجه، وضعفاً في صياغته وأسلوبه، وتكلّفاً في استشهاده واستدلاله.

سادساً: هناك سمتان بارزتان، اصطبغ بهما أسلوب الدكتور، أولاهما: الغفلة أو التغافل، والنسيان أو التناسي، فقد رأيناه في مرات عديدة، يتمسّك بمجموعة من الآيات، ويبني عليها قراره الذي يبتغيه، ويترك الأخرى التي تتعلق بالمجموعة الأولى تعلقاً شديداً، وثانيتهما: استنطاقه الآيات القرآنية بالشكل الذي يريده هو بغض النظر عن مدى مساعدة نصّ الآية وفَصّها لذلك.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين...والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

بعد القرآن الكريم

1- ابن الأثير، م. (1399هـ - 1979م): **النهاية في غريب الحديث والأثر**: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـــ بيروت.

2- ابن القيم، م. (1411هـ - 1991م): **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية ـــــ بيروت، ط 1.

3- ابن عاشور، م. (1984م): **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، الدار التونسية ـــــ تونس.

4- الأصفهاني، ر. (1433ه ـــــ 2011م): **مفردات ألفاظ القرآن**: الراغب الأصفهاني (المتوفى: 425ه)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط 5.

5- الآلوسي، م. (1415 هـ): **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ـــــ بيروت، ط 1.

6- البخاري، م. (1407ه ـــ 1987م): **صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)**: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري (المتوفى: 256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة ـــــ بيروت، ط 3.

7- البغوي، ح. (1420هـ): **معالم التنزيل في تفسير القرآن الشهير بتفسير البغوي**: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 510هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت، ط 1.

8- البيضاوي، ع. (1418 هـ): **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)**: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت، ط 1.

9- الخليلي، أ. (1433ه ـــ 2012م): **جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل**: أحمد بن حمد الخليلي، ط 2.

10- الشافعي، م. (1309ه): **الرسالة**: محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى: 204ه)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت ـــــ لبنان.

11- الشنقيطي، م. (2006م ـــ 1427ه): **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (المتوفى: 1393ه)، ضبطه وخرج آياته: محمد عبد العزيز الخالدي، دار اكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ط 2.

12- علاء الدين البخاري، ع. (1418ه ـــ 1997م): **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام**: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (المتوفى: 730ه)، وضع حواشيه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ط 1.

13- الفراهيدي، خ. (1414ه): **العين**: خليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: 170ه)، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، ط 1، انتشارات أسوة ـــ قم.

14- القرطبي، م. (1423 ه ـــــ 2003م): **الجامع لأحكام القرآن**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، المحقق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض ـــــ المملكة العربية السعودية.

15- المجمع العلمي الإسلامي، م. (1416ه): **تهذيب المغني**: لجنة تنظيم الكتب الدراسية، المجمع العلمي الإسلامي ـــــ تهران، ط 3.

16- مسلم، م. (د. ت): **صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)**: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـــــ بيروت.

17- منصور، أ. (2005م): **القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي**: أحمد صبحي منصور، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ـــ لبنان ، ط 1.

18- يوسف، ع. (2012م): **القرآنيون في مصر وموقف الإسلام منهم**: د. عبد الرحمن محمد محمد يوسف، ط 1، دار البيان ـــــ القاهرة.

پوختە

جێگای گومان نییە لای هیچ موسڵمانێکی ڕاست و دڵسۆز کە قورئانی پیرۆز موعجیزەی بەردەوامی پێغەمبەری خودایە لەسەر گۆی زەوی تاکو ڕۆژی قیامەت، وە دوژمنانی ئەم قورئانە هەر لەسەرەتاوە دەستیان داوەتە دژایەتی کردنی بە جۆرەها ئامراز، وە ئەوەی لە ڕۆژگاری ئەمڕۆماندا دەبینرێت کە جۆرەها نووسراو بەناوی (الدراسات المعاصرە والقراوات الجدیدە) دەنێردرێنە بازارەکان جۆرێکە لە ئامرازە سەردەمییەکان، کە جێگای داخە کاریگەرییەکی بەرچاوی دروست کردووە بە تایبەتی لەسەر گەنجە تازە پێگەیشتووەکان و ڕۆشنبیرە سادەکان.

د. أحمد صبحی نووسەرێکی دیاری میسریە، چەندین نووسراوی هەیە دەربارەی قورئان و بابەتە قورئانییەکان، ئەم نووسەرە باوەڕی بە فەرموودەکانی پێغەمبەری خودا نییە وەکو سەرچاوەیەك لە سەرچاوەکانی شەریعەتی ئیسلامدا، بەڵکو پێی وایە قورئان تاکە سەرچاوەی کاملە، بۆ ئەم مەبەستە لە کۆتایی نەوەدەکانی سەدەی بیستدا هەڵسا بەنووسینی پەرتووکی (القرێن وکفی مصدراً للتشریع الإسلامی) کە تێیدا لە بەشێکی سەربەخۆدا باسی لە جیاوازی نێوان هەردوو چەمکی (النبی و الرسول) لە قورئانی پیرۆزدا کردووە.

وە لەبەر حەز کردنم بۆ بابەتە نوێ و گەرمەکان هەڵسام بە لێکۆڵینەوەیەکی ئەو بەشەی کە تێیدا نووسەری بەرێز جیاوازی نێوان ئەم دوو چەمکەی خستبووە ڕوو، وە لەدەرەنجامی خوێندنەوەی پەرتوکەکەو ئەم بەشەی کە پەیوەستە بە لێکۆڵینوەکەم بۆم بەدیار کەوت کە نووسەر پاپەند نەبووە بە هیچ یاسایەکی زانستی و بەرنامەیەکی (المنهج) باو دیار لە ناوەندە زانستیەکاندا، بۆیە ئەم دەرەنجامانەی کەنووسەر پێیگەیشتووە زۆر نارێك و لاوازن.

وە لەکۆتاییدا دەڵێم ئەم تۆژینەوەیەی د. ئەحمەد تۆیژینەوەیەکە دەرەنجام و ڕەهەندەکانی دیاری کراو بووە پێش ئەوەی بە خوێندنەوەو لێکۆڵینەوەدا پێی بگات، وە دیارە ئەم جۆرە لێکۆڵینەوەش لە تەرازوی لێکوڵینەوەی زانستی بیگەرددا جێگای نابێتەوە.

Differentiating between the Prophets of Prophethood and the Message

Dr.. Ahmed Sobhi Mansour in his book (the Koran and enough) model

Critical study

Abstract

It is known to everyone who proud of his Islam that this *Quran* is the eternal miracle of the Prophet on earth. The enemies of this *Qur'an* have started since coming down by means of various ways. I think Today's books and articles in the name of contemporary studies and reading are the last we heard, which unfortunately had a significant impact on young adolescents and superficial intellectuals. And Dr. *Ahmed Sobhy Mansour* is an Egyptian writer who has many books on the *Qur'an.* He does not recognize the *Sunnah* as a source of Islamic legislation. The *Qur'an* is considered the source of sufficient Islamic jurisprudence, and for this he wrote his book "The *Qur'an* is the Sufficient Source of Islamic Legislation" in the beginning of the 1990s. Which he discussed in this book the distinction between the words of the Prophet and the Messenger in the Holy *Qu'ran*, and made a full chapter for that. In sake of digging in this kind of studies I chose to study the chapter in which the writer differed between the two words a critical study of His ideas, regarding the two words a quiet discussion, objective, detached from the nervousness and superficiality one by one, making the Holy *Qur'an* the main source that enlightened me. The research includes an introduction, a preface, three subchapters and a conclusion. It appeared to me that this study by Dr. Ahmed, has decided dimensions and prepared the results in advance, and before starting the absorbed study and accurate reading, which can not be accepted in the scale of scientific fair research.